الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب
لإستخدام بيانات التعداد
سلسلة الدراسات التحليلية الوصفية

خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص

إعداد:

د. ماجد صبيح

مأمون أبو عليا

آب/أغسطس، 2002

" ثمن النسخة 3 دولار أمريكي"

تنويه:

- إن الآراء والأفكار الوارادة في هذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفة الرسمي.

- اعتمد الباحثان في الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى، ولا يتحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسئولية أي خطأ في البيانات.

- البيانات التفصيلية المنشورة في هذا التقرير والمأخوذة من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 هي خاصة بالنتائج النهائية للسكان الفلسطينيين الذين تم عدهم خلال الفترة من 10-1997/12/24، ولا تشمل تقديرات عدد السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية، كما لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.

© جمادى الأولى، 1423هـ - آب، 2002م.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، *سلسلة الدراسات التحليلية الوصفية (02)، (خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص).* رام الله- فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين

هاتف: 6340 240 2 (970/972)
فاكس: 6343 40 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org

شكر وتقدير

يتم تنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد بدعم مالي جزئي ومساعدة فنية محدودة من الحكومة البريطانية عبر الوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل للحكومة البريطانية والوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمتهم في تنفيذ المشروع.

تقديم

تعتــبر الــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وحرصــاً مــنه على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد منها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلســطيني بتــنفيذ مشــروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد.

يســرنا أن نقــدم هذه الدراسة كأحد مخرجات المشروع كي تكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

آب، 2002

د. حسن أبو لبده
المدير الوطني للتعداد/
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص تنفيذي	**13**
الفصل الأول المقدمة	**19**
الفصل الثاني: السمات الديمغرافية والإجتماعية	**23**
2.1 عدد السكان (1997)	23
2.2 عدد المشتغلين وتوزيعهم حسب مكان العمل والجنس ونوع التجمع السكاني	23
3.2 نسبة الجنس:	24
4.2 الكثافة السكانية	26
5.2 توزيع المشتغلين حسب فئات العمر والقطاع	26
6.2 توزيع المشتغلين حسب الحالة الزواجية والقطاع	28
الفصل الثالث: السمات الإقتصادية	**31**
1.3 توزيع المشتغلين حسب القطاع	31
2.3 توزيع المشتغلين حسب سنوات الدراسة والقطاع	31
3.3 توزيع المشتغلين حسب النشاط الإقتصادي والقطاع	35
4.3 توزيع المشتغلين حسب المهنة الرئيسية والقطاع	38
5.3 توزيع المشتغلين حسب الحالة العملية والقطاع	41
6.3 توزيع المشتغلين بأجر حسب ساعات العمل والقطاع	42
7.3 معدلات الأجور	43
1.7.3 المعدل العام للأجور	43
2.7.3 معدلات الأجور حسب فئات العمر والقطاع	46
3.7.3 معدلات الأجور حسب النشاط الإقتصادي والقطاع	47
4.7.3 معدلات الأجور حسب المهنة الرئيسية والقطاع	47
الفصل الرابع: الواقع الأسري وظروف السكن ومدى توفر السلع المعمرة	**51**
1.4 الواقع الأسري	51
2.4 ظروف السكن	53
3.4 مدى توفر السلع المعمرة لأسر المشتغلين	53
الإستنتاجات والتوصيات	**57**
الإستنتاجات	57
التوصيات	59
المراجع	**61**

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1:	الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) المشتغلون حسب نوع التجمع والقطاع، 1997، (الأراضي الفلسطينية)	**24**
جدول 2:	الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) المشتغلون حسب المنطقة والقطاع، 1997	**31**
جدول 3:	نسب الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من الضفة الغربية حسب النشاط الإقتصادي والقطاع 1997.	**36**
جدول 4:	نسب الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من قطاع غزة حسب النشاط الإقتصادي والقطاع 1997.	**37**
جدول 5:	نسب الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من الضفة الغربية حسب المهنة الرئيسية والجنس والقطاع 1997.	**39**
جدول 6:	نسب الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من قطاع غزة حسب المهنة الرئيسية والجنس والقطاع 1997.	**40**
جدول 7:	معدلات الأجور اليومية للمشتغلين بأجر (15 سنة فأكثر) داخل الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القطاع والمنطقة والجنس 1997 (بالشيكل الإسرائيلي).	**44**
جدول 8:	معدلات الأجور اليومية للمشتغلين بأجر (15 سنة فأكثر) داخل الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة الرئيسية والقطاع 1997 (بالشيكل الإسرائيلي).	**48**
جدول 9:	نسب المشتغلين الذكور من الضفة الغربية وقطاع غزة والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة 1997.	**53**
جدول 10:	نسب المشتغلات من الضفة الغربية وقطاع غزة واللواتي تتوفر لديهن السلع المعمرة 1997.	**54**
جدول 11:	نسب توفر السلع المعمرة للمشتغلين الفلسطينيين الذكور حسب القطاع والمنطقة 1997.	**55**
جدول 12:	نسب توفر السلع المعمرة للمشتغلات الفلسطينيات حسب القطاع والمنطقة 1997.	**56**

قائمة الأشكال البيانية

الشكل		الصفحة
شكل 1:	توزيع المشتغلين من الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والقطاع 1997.	**26**
شكل 2:	توزيع المشتغلين الذكور حسب سنوات الدراسة في القطاع الوطني في الضفة الغربية 1997.	**32**
شكل 3:	توزيع المشتغلين الذكور حسب سنوات الدراسة في القطاع الوطني في قطاع غزة 1997 .	**33**
شكل 4:	التوزيع النسبي للمشتغلين الفلسطينيين من الضفة الغربية حسب عدد أفراد أسرة المشتغل 1997.	**51**
شكل 5:	التوزيع النسبي للمشتغلين الفلسطينيين من قطاع غزة حسب عدد أفراد أسرة المشتغل 1997.	**52**

ملخص تنفيذي

هدفت هذه الدراسة وهي من النوع الوصفي إلى إلقاء الضوء على أبرز السمات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين (15سنة فأكثر) المشتغلين في القطاعين الخاص والعام (الحكومي). وقد استندت مصادر الدراسة بصفة أساسية إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي إلى جانب المنهج المقارن لإجراء المقارنات في عدة مستويات أهمها المنطقة، والنوع الاجتماعي (الجنس)، ومكان العمل، وبالارتباط مع القطاع. وقد كشفت هذه الدراسة عن وجود فروق ملموسة في السمات الإجتماعية والاقتصادية بين المشتغلين. وتتلخص أهم النتائج فيما يلي:

أولاً: على صعيد السمات الديمغرافية والاجتماعية:

1. **عدد السكان وعدد المشتغلين:**
   - بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 في ليلة 9 – 1997/12/10 (2,895,683) نسمة، وبلغ عدد الذكور (1,470,506)، بينما بلغ عدد الإناث (1,425,177).
   - بلغ عدد الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من الأراضي الفلسطينية 271,491 مشتغلاً، يتوزعون حسب الجنس بنسبة 89.6% للذكور و 10.4% للإناث. ويتوزع المشتغلون من الضفة الغربية بنسبة 88.4% للذكور، و11.6% للإناث، بينما يتوزع المشتغلون من قطاع غزة بنسبة 92.1% للذكور، و7.9% للإناث وذلك في العام 1997.
   - بلغ معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 ما نسبته 3.97%، وعلى مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة 3.81% و 4.26% على التوالي.

2. **نسبة الجنس (عدد الذكور إلى عدد الإناث):** بلغت نسبة الجنس في الأراضي الفلسطينية 103.2 ذكور لكل 100 أنثى، بينما بلغت نسبة الجنس 858 للمشتغلين على المستوى الوطني، حيث توزعت هذه النسبة بواقع 764 في الضفة الغربية مقابل 6,116 في قطاع غزة.

3. إن غالبية المشتغلين من الأراضي الفلسطينية هم من الفئة العمرية الشابة (15–34) سنة، وشكلوا نحو 61.2%، بينما شكلت هذه الفئة العمرية 64.4% في القطاع الخاص الوطني مقابل 58.0% في القطاع الحكومي الوطني، بينما كانت نسبة المشتغلين من الفئة العمرية (35–54) سنة في القطاع الحكومي 37.1% مقابل 28.9% في القطاع الخاص الوطني.

4. حسب الحالة الزواجية برزت فروق ملموسة في توزيع المشتغلات الإناث حسب القطاع الذي يعملن به، ففي القطاع الخاص الوطني بلغت نسبة المشتغلات اللاتي لم يتزوجن أبداً 56.3% مقابل 32.6 % متزوجات، على عكس ذلك في القطاع الحكومي الوطني حيث كانت 58.8% متزوجات مقابل

33.8% لم يتزوجن أبداً. بينما لم تظهر فروق تذكر من هذا القبيل بالعلاقة مع توزيع الذكور المشتغلين في القطاعين الخاص والحكومي.

5. حسب سنوات الدراسة يتفوق القطاع الحكومي الوطني بشكل كبير على القطاع الخاص الوطني من حيث إستقطاب وتشغيل ذوي التحصيل التعليمي العالي، حيث بلغت نسبة المشتغلين الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر 16.8% في القطاع الخاص الوطني مقابل 55.0% في القطاع الحكومي الوطني. وتبدو الصورة أكثر وضوحاً عند النظر إلى التوزيع حسب الجنس، حيث بلغت هذه النسبة بين الذكور المشتغلين في القطاع الخاص الوطني 15.1% مقابل 48% في القطاع الحكومي الوطني، بينما بلغت بين الإناث المشتغلات في هذين القطاعين على التوالي 34.2%، و85.1% وهذا يعني تفوق الإناث المشتغلات على الذكور المشتغلين من الفئة الدراسية 13 سنة فأكثر، في القطاعين الخاص والحكومي على السواء.

ثانياً: على صعيد السمات الاقتصادية:

1. حسب النشاط الاقتصادي يشير توزيع المشتغلين في القطاع الحكومي الوطني إلى هيمنة الطابع الخدماتي والوظيفي على نشاط القطاع الحكومي الفلسطيني، فعلى مستوى الأراضي الفلسطينية كان 63.4% من المشتغلين في هذا القطاع يعملون في الإدارة العامة والدفاع، و25.2% في التعليم، و6.1% في الصحة، أي ما مجموعه 94.7% في القطاعات الثلاثة. أما المشتغلون من الضفة الغربية في هذه الأنشطة الحكومية مجتمعة فقد شكلوا 94.6% مقابل 95.0% للمشتغلين من قطاع غزة.

وفي هذا الإطار برزت فروق ملحوظة في قطاع التعليم الحكومي، حيث كانت نسبة المشتغلين من الضفة الغربية تفوق كثيراً نسبة المشتغلين من قطاع غزة في هذا القطاع، حيث بلغت 34.5%، و15.1% لكل منهما على التوالي. وربما يعود ذلك إلى أن وكالة الغوث تلعب دوراً أكبر في مجال التعليم في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

2. وحسب مكان العمل فإن 76.3% من المشتغلين الفلسطينيين يعملون داخل الأراضي الفلسطينية، و19.3% داخل إسرائيل، و2.2% في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، و1.7% خارج الأراضي الفلسطينية، والباقي (0.5%) فإن أماكن عملهم غير مبينة.

3. حسب القطاع فإن 41.1% يعملون في القطاع الخاص الوطني، و18.2% في القطاع الخاص الأجنبي، ونحو 20.0% في القطاع الحكومي الوطني، و2.0% في القطاع الحكومي الأجنبي، و0.8% في هيئة أو جمعية خيرية، و15.7% خارج المنشآت، و0.4% غير مبين.

4. حسب المهنة الرئيسية فإن غالبية المشتغلين في القطاع الحكومي الوطني يعملون في المراتب العليا للسلم المهني (المجموعات المهنية الرئيسية الأربعة الأولى) وشكلوا 53.8%، بينما غالبية المشتغلين في القطاع الخاص الوطني هم من الحرفيين وأصحاب المهن الأولية، وشكلوا 49.5%.

وحسب الجنس كان 50.8% من الذكور المشتغلين في القطاع الخاص الوطني يعملون في الحرف والمهن الأولية، بينما 11.3% فقط يعملون في المراتب العليا للسلم المهني، مقابل 45.1% في القطاع الحكومي الوطني. أما نسبة الإناث المشتغلات في المراتب العليا للسلم المهني فقد بلغت 44.5% في القطاع الخاص الوطني مقابل 91.9% في القطاع الحكومي الوطني. على صعيد المنطقة فإن نسبة الإناث من قطاع غزة المشتغلات في القطاع الخاص الوطني، واللواتي يعملن في المراتب العليا للسلم المهني، وبلغت 60.0% تتفوق على نظيرتها للإناث المشتغلات من الضفة الغربية والبالغة 41.6% في نفس القطاع المذكور. بينما تتفوق نسبة الذكور المشتغلين من الضفة الغربية في القطاع الحكومي الوطني، والذين يعملون في المراتب العليا للسلم المهني، وبلغت 54.9% على نظيرتها للذكور المشتغلين من قطاع غزة، والبالغة 35.6%.

5. حسب الحالة العملية، فإن معظم المشتغلين من الأراضي الفلسطينية (كلا الجنسين) وبصرف النظر عن مكان العمل هم من المشتغلين بأجر، وشكلوا 75.2%، يتوزعون بواقع 73.2% للمشتغلين بأجر من الضفة الغربية، و79.7% للمشتغلين بأجر من قطاع غزة.

6. بصفة عامة بلغ المعدل العام للأجر اليومي (النقدي) للمشتغلين بأجر 59.3 شيكل إسرائيلي، وهو ما يعادل نحو 14.8 دولار أمريكي في عام 1997.

7. ويلاحظ أن معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات يزيد بنسبة 77% عن نظيره للمشتغلين في الضفة الغربية، وبنسبة 110% عن نظيره للمشتغلين بأجر في داخل قطاع غزة. أما المعدل العام للأجر اليومي للمشتغلين بأجر في الضفة الغربية فإنه يزيد بنسبة 18.6% عن نظيره للمشتغلين بأجر في قطاع غزة.

8. بلغ معدل الأجور اليومية للمشتغلين بأجر (كلا الجنسين) في القطاع الخاص (خاص وطني+خاص أجنبي) في الضفة الغربية 51.7 شيكلاً إسرائيلياً مقابل 50.3 شيكلاً في القطاع العام (حكومة وطنية+حكومة أجنبية)، أي بنسبة زيادة لصالح المشتغلين بأجر في القطاع الخاص بلغت 2.9% فقط. إلا أن معدل الأجور اليومية للإناث المشتغلات بأجر في القطاع العام في الضفة الغربية يزيد بنسبة ملحوظة بلغت نحو 44.0% عن معدل أجور الإناث المشتغلات بأجر في القطاع الخاص.

أما في قطاع غزة فإن معدل أجور المشتغلين (كلا الجنسين) في القطاع العام يزيد عن نظيره في القطاع الخاص بنسبة 27.7%. حسب النوع الإجتماعي (الجنس) فإن معدل أجور المشتغلين في القطاع العام في قطاع غزة يزيد عن مثيله في القطاع الخاص بنسبة 27.6%، بينما معدل أجور الإناث المشتغلات بأجر في القطاع العام يزيد عن معدل أجور الإناث المشتغلات بأجر في القطاع الخاص بنسبة 39.8%.

9. حسب الجنس فإن معدلات الأجور اليومية للذكور المشتغلين بأجر تزيد عن معدلات أجور الإناث المشتغلات بأجر سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن الفجوة في معدلات أجور الذكور والإناث في القطاع الخاص هي أكبر بكثير من فجوة الأجور بين الذكور والإناث في القطاع العام. ففي الضفة الغربية بلغت في القطاع العام 10.3%، مقابل 71.2% في القطاع الخاص. أما في قطاع غزة فقد بلغت فجوة الأجور 12.8% في القطاع العام مقابل 23.1% في القطاع

الخاص. يستنتج من ذلك أن القطاع العام من حيث الأجور المدفوعة يحقق درجة أكبر من التوازن الإجتماعي مقارنة مع القطاع الخاص.

10. حسب المنطقة والقطاع فإن المعدل العام لأجور المشتغلين بأجر (كلا الجنسين) في القطاعين العام والخاص في الضفة الغربية يزيد عن نظيره في قطاع غزة، فعلى مستوى القطاع العام بلغت نسبة الزيادة في الأجور 10.3% مقابل 44.8% في القطاع الخاص.
11. حسب فئات الأعمار، كانت معدلات أجور المشتغلين بأجر سواء في القطاع الخاص أم في القطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة تزيد كلما إنتقلنا من فئة عمرية أدنى إلى فئة عمرية أعلى. وربما يعود ذلك إلى تزايد الخبرة والكفاءة مع تزايد عدد سنوات العمل، فضلاً عن العلاوات السنوية التي يحصل عليها المشتغلون مما ينعكس على تزايد معدلات الأجور مع تزايد أعمارهم.

12. حسب النشاط الإقتصادي للقطاع الخاص في الضفة الغربية كان أعلى معدل للأجور اليومية في نشاط البناء والتشييد، وبلغ 64.63 شيكلاً، في حين كان أقلها في الزراعة وبلغ 41.4 شيكلاً. أما في قطاع غزة فكان أعلاها في أنشطة النقل والتخزين والإتصالات وبلغ 40.3 شيكلاً وأقلها 29.5 شيكلاً في الزراعة.

13. حسب المهنة الرئيسية كانت معدلات الأجور بصفة عامة تتناقص كلما إنتقلنا من المراتب العليا إلى المراتب الدنيا في السلم المهني سواء في القطاع الخاص أم في القطاع العام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان أعلاها على مستوى الأراضي الفلسطينية في فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا حيث بلغ معدل الأجور 82.7 شيكلاً في القطاع العام مقابل 75.4 شيكلاً في القطاع الخاص. أما أقلها فكان في فئة المهن الأولية وبلغ في القطاع العام 36.3 شيكلاً، بينما كان أقلها في القطاع الخاص 42.5 شيكلاً لدى فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق.

ثالثاً: على صعيد الواقع الأسري وظروف السكن ومدى توفر السلع المعمرة.

الواقع الأسري:

1. على مستوى الأراضي الفلسطينية ومن حيث حجم أسرة المشتغل كانت النسبة الأكبر للمشتغلين الذين بلغ عدد أفراد أسرهم 6 أفراد وبلغت هذه النسبة 13.9%، وفي الضفة الغربية كانت النسبة 14.6%، مقابل 12.5% في قطاع غزة.

2. حسب القطاع كانت نسبة المشتغلين الذين عدد أفراد أسرهم 6 أفراد في كافة الأراضي الفلسطينية هي الفئة المهيمنة في كافة القطاعات، فكانت نسبة المشتغلين الذين عدد أفراد أسرهم 6 أفراد في القطاع الخاص 14.2% من مجمل المشتغلين في هذا القطاع، مقابل 13.8% في القطاع الحكومي.

ظروف السكن:

1. بالنظر إلى ظروف السكن لأسر المشتغلين الفلسطينيين على مستوى المنطقة والقطاع من حيث عدد الغرف المتوفرة لأسرهم، نلاحظ أن النسبة الأكبر كانت للمشتغلين الذين يتوفر لأسرهم أقل من ثلاث غرف على مستوى الأراضي الفلسطينية في كافة القطاعات ولكلا الجنسين وبلغت 37.1%.

2. وعند المقارنة على مستوى المنطقة نجد أن هذه النسب لا تختلف كثيراً من حيث الترتيب، فقد كانت النسبة الأكبر للمشتغلين الذين يتوفر لأسرهم أقل من ثلاث غرف وكانت في الضفة الغربية 37.0% لكافة القطاعات ولكلا الجنسين، مقابل 37.6% في قطاع غزة.

3. أما على مستوى القطاع فكانت النتائج مقاربة للتوزيع على مستوى المناطق حيث كانت النسبة الغالبة على مستوى الأراضي الفلسطينية ولكلا الجنسين في القطاع الخاص للمشتغلين الذين يتوفر لأسرهم أقل من ثلاث غرف وكانت نسبتهم 37.3% من مجمل المشتغلين في القطاع الخاص، مقابل 37.7% في القطاع الحكومي أي بفارق بسيط لصالح القطاع الحكومي.

مدى توفر السلع المعمرة لأسر المشتغلين بأجر:

1. على مستوى المنطقة كانت نسب توفر السلع المعمرة أعلى لصالح الذكور المشتغلين في القطاع الحكومي مقارنة بالذكور المشتغلين في القطاع الخاص، باستثناء السلع المعمرة (سيارة خصوصية، فيديو) التي كانت نسب توفرها أعلى بشكل طفيف لصالح الذكور المشتغلين في القطاع الخاص.
2. كذلك على مستوى المنطقة كانت نسب توفر السلع المعمرة للإناث المشتغلات في القطاع الحكومي أعلى من نظيرتها للإناث المشتغلات في القطاع الخاص.
3. أما حسب المنطقة والقطاع فقد كانت هذه النسب أعلى لصالح الذكور المشتغلين من الضفة الغربية، مقارنة بنظيرتها في قطاع غزة، وفي القطاعين الخاص والحكومي على حد سواء.

ويندرج هذا الوصف على الإناث المشتغلات، حيث كانت النسب أعلى لصالح المشتغلات من الضفة الغربية في كلا القطاعين.

الفصل الأول

المقدمة

1.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث واقع الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاعين العام والخاص، وتشخيص أبرز خصائصهم الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية، ثم المقارنة بينها في عدة مستويات من حيث المنطقة الجغرافية والنوع الإجتماعي (الجنس) ومكان العمل والقطاع (خاص، حكومي) الذي يعملون فيه، وبالتالي محاولة الكشف عن أبرز الفروق في السمات الإجتماعية والإقتصادية والظروف السكنية بين المشتغلين في القطاع الحكومي من ناحية والمشتغلين في القطاع الخاص من ناحية أخرى. وسوف يتم التركيز هنا على المشتغلين في كل من القطاع الخاص الوطني والقطاع العام (الحكومي) الوطني باعتباره الأكثر أهمية من حيث الكشف عن سمات الفلسطينيين المشتغلين في داخل الأراضي الفلسطينية.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

1. ما هي السمات الديمغرافية والاجتماعية للمشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاعين الخاص والحكومي؟
2. ما هي السمات الاقتصادية للمشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاعين الخاص والحكومي والخصائص المميزة لهم؟
3. ما هو الواقع الأسري وظروف السكن وتوفر السلع المعمرة للأسر الفلسطينية حسب القطاع الذي يعمل به رب الأسرة؟

2.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة بصفة عامة من الدور الحاسم الذي تلعبه قوة العمل في العملية الإنتاجية، والدور الرئيسي لها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي تكتسب أهمية استثنائية باعتبارها الأولى التي تبحث في خصائص المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاعين الخاص والحكومي، وإجراء المقارنات فيما بينها. كما تسهم في مساعدة القائمين على اتخاذ القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال التخطيط، ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لا سيما المتعلقة منها في تنمية القوى العاملة الفلسطينية، والارتقاء بدورها في عملية التنمية والبناء وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

3.1 مصادر البيانات

تستند هذه الدراسة بشكل أساسي إلى المصادر التالية:

1. قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997.
2. المسح الديمغرافي 1995.
3. مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1997.
4. بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى.

4.1 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على المنهج الوصفي في تشخيص السمات الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية للمشتغلين. كما أنها تأخذ بالمنهج المقارن لإجراء المقارنات ومحاولة إبراز الفجوة في خصائص المشتغلين في عدة مستويات بالاستناد إلى المتغيرات الأساسية قيد الدراسة.

5.1 أقسام الدراسة

تتكون هذه الدراسة بالإضافة إلى المقدمة من أربعة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: يتناول السمات الديمغرافية والاجتماعية للمشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاعين الخاص والعام، من حيث العمر، والجنس، ونوع التجمع السكاني، والحالة الزواجية.

القسم الثاني: يتناول السمات الاقتصادية للمشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاعين الخاص والحكومي، حيث يلقي الضوء على الملامح الرئيسية للمشتغلين من حيث مستوى التحصيل التعليمي والنشاط الإقتصادي والمهنة والحالة العملية ومعدلات الأجور. وذلك بالارتباط مع القطاع الذي يعملون به، والمنطقة والنوع الإجتماعي.

القسم الثالث: يتناول الواقع الأسري وظروف السكن وتوفر السلع المعمرة للأسر الفلسطينية التي يكون رب الأسرة فيها عاملاً/ عاملةً في القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

القسم الرابع: وهو بمثابة ملخص لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

6.1 تعريفات

- **المشتغل (العامل):** هو الفرد الذي يباشر شغلاً أو عملاً معيناً سواء كان لحساب الغير بأجر أو لحسابه أو بدون أجر في مصلحة للعائلة. ويصنف العاملون حسب الحالة العملية في المجموعات التالية: صاحب عمل يعمل لحسابه، مستخدم بأجر، وعضو أسرة غير مدفوع الأجر.
- **القطاع:** وهو القطاع الذي تتبع له جهة العمل (المنشأة) التي يعمل فيها الفرد حالياً. وصنف القطاع إلى:

1. خاص وطني: إذا كان الفرد يعمل في منشأة مملوكة لفرد أو مجموعة أفراد أو مؤسسات فلسطينية بنسبة 51% فأكثر.
2. خاص أجنبي: إذا كان الفرد يعمل لدى منشأة مملوكة للقطاع الخاص الأجنبي بنسبة 51% فأكثر.
3. حكومة وطنية: تشمل الحكومة المركزية والسلطات المحلية وشركات القطاع الحكومي.
4. حكومة أجنبية: تشمل أي مؤسسة حكومية تابعة لحكومة أجنبية.
5. هيئة أو جمعية خيرية: تشمل الجمعيات الخيرية أو أي مؤسسة لا تهدف إلى الربح.
6. وكالة غوث: تشمل مؤسسات وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
7. هيئة دولية: تشمل الهيئات الدبلوماسية التابعة للأمم المتحدة أو أي منظمة دولية أو إقليمية (باستثناء وكالة الغوث).
8. خارج المنشآت: إذا تبين أن الشخص لا يعمل لدى منشأة ثابتة تابعة لإحدى القطاعات المذكورة حسب تعريف المنشأة.

- القطاع الخاص: ويقصد به القطاع الخاص الوطني + القطاع الخاص الأجنبي.
- القطاع الحكومي: ويقصد به حكومة وطنية + حكومة أجنبية.

- **مكان العمل:** هو مكان جهة العمل (المنشأة) التي يمارس فيها الفرد المشتغل عمله.

- **الضفة الغربية:** وتشمل محافظات جنين، وطولكرم، وقلقيلية، ونابلس، ورام الله والبيرة، والقدس، وأريحا، وبيت لحم، والخليل، ومنطقتي طوباس وسلفيت.
- **قطاع غزة:** ويشمل محافظات شمال غزة، ودير البلح، وغزة، وخانيونس، ورفح.
- **داخل إسرائيل:** إذا كان مكان العمل في إحدى المناطق داخل حدود ما يعرف بالخط الأخضر مع ملاحظة أن محافظة القدس تعتبر ضمن المحافظات الفلسطينية.
- **بالمستوطنات:** إذا كان مكان العمل في إحدى المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية في حدود عام 1967.
- **بالخارج:** إذا كان مكان العمل في إحدى الدول خارج الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثاني

السمات الديمغرافية والإجتماعية

1.2 عدد السكان (1997)

تواجه الأراضي الفلسطينية تحديات صعبة في مجال التنمية البشرية في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي ومخلفاته من بطالة وفقر واحتكار لموارده الطبيعية، بالإضافة إلى النمو السكاني المرتفع. وتشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت أن عدد السكان الكلي في الأراضي الفلسطينية ليلة 9-1997/12/10 بلغ 2,895,683 فرداً، يتوزعون بواقع 1,470,506 ذكور، و1,425,177 أنثى[1]. وبلغ معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 ما نسبته 3.97%، وعلى مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغ 3.81% و 4.26% على التوالي، ويلاحظ أن هذا المعدل مرتفع في قطاع غزة إذا ما قورن بالضفة الغربية، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب الإقتصادية والإجتماعية

2.2 عدد المشتغلين وتوزيعهم حسب مكان العمل والجنس ونوع التجمع السكاني

بلغ عدد الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من الأراضي الفلسطينية 491,271 مشتغلاً، يتوزعون حسب مكان العمل بواقع 374,887 مشتغلا في داخل الأراضي الفلسطينية، أي ما يعادل 76.3%، وهناك 94,831 يعملون في داخل إسرائيل ويشكلون 19.3%، بينما كان 10,855 يعملون في المستوطنات، أو ما يعادل 2.2%. بالإضافة إلى 8,170 مشتغلاً يعملون خارج الأراضي الفلسطينية 1.7%، والباقي وهو 2,528 مشتغلاً لا تعرف أماكن عملهم، وشكلوا ما يقارب 0.5%. ويتوزع المشتغلون (15 سنة فأكثر) من الأراضي الفلسطينية حسب الجنس بواقع 439,976 مشتغلاً من الذكور، وشكلوا 89.6%، مقابل 51,295 إمرأة مشتغلة(10.4%). ويتوزع هؤلاء المشتغلون حسب المنطقة بواقع 339,393 مشتغلاً من الضفة الغربية أي ما نسبته 69.1% مقابل 151,878 من قطاع غزة أي ما نسبته 30.9%.

ويتوزع المشتغلون من الضفة الغربية حسب الجنس بنسبة 88.4% للذكور مقابل 11.6% للإناث، أما المشتغلون من قطاع غزة فإنهم يتوزعون بنسبة 92.1% للذكور و7.9% للإناث. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة مشاركة الإناث الإقتصادية في القوى العاملة تعتبر منخفضة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت في عام 1997 (11.5%)، وتتوزع بواقع 14.5% في الضفة الغربية مقابل 6.3% في قطاع غزة. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1997، ص 21 – 22).

حسب نوع التجمع السكاني يتوزع المشتغلون بنسبة 53.7% من الحضر و32.1% من الريف و14.2% من المخيمات. أما الفلسطينيون المشتغلون من الضفة الغربية فيتوزعون بواقع 165,804 مشتغلين من الحضر، و150,645 مشتغلاً من الريف، و 22,944 مشتغلاً من المخيمات، اي ما يعادل على التوالي نحو 48.8%، 44.4%، 6.8%. بينما يتوزع المشتغلون الفلسطينيون من قطاع غزة بواقع 97,991 مشتغلاً من الحضر، وشكلوا 64.5%، مقابل 47,044 مشتغلاً من المخيمات، أي ما يعادل حوالي 40%، والباقي من الريف، وبلغ عددهم 6,843 مشتغلاً أو ما يعادل 4.5% فقط.

---

[1] يشمل هذا الرقم تقديرات الدراسة البعدية، وتقديرات ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد إحتلالها للضفة الغربية عام 1967.

جدول (1): الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) المشتغلون حسب نوع التجمع والقطاع، 1997
(الأراضي الفلسطينية)

نوع التجمع	خاص (%)	حكومي (%)	أخرى (%)	المجموع (%)
حضر	61.6	22.6	15.8	**100.0**
ريف	60.0	16.1	23.9	**100.0**
مخيم	49.3	32.5	18.3	**100.0**

من ناحية أخرى يتوزع المشتغلون من الضفة الغربية في القطاع الخاص بنسبة 51.4% من الحضر، و43.3% من الريف، و6.2% من المخيمات، بينما يتوزعون في القطاع الحكومي بواقع 51.0% من الحضر و40.4% من الريف و 8.6% من المخيمات. أما المشتغلون في قطاع غزة في القطاع الخاص (الوطني + الأجنبي) فإنهم يتوزعون بواقع 68.2% من الحضر و4% فقط من الريف و27.8% من المخيمات. وفي القطاع الحكومي (حكومة وطنية + حكومة أجنبية) فإنهم يتوزعون بنسبة 60.3% من الحضر و4.2% من الريف و35.5% من المخيمات.

يتضح من هذه النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 أن اقل نسبة مشتغلين من الضفة الغربية في كلا القطاعين الخاص والحكومي هم من المخيمات، في حين كانت أقل نسبة للمشتغلين من قطاع غزة هم من الريف. وربما يعكس ذلك واقع التوزيع الجغرافي للسكان الفلسطينيين حسب نوع التجمع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

3.2 نسبة الجنس:

بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت أن نسبة الجنس للأفراد الذين تم عدهم فعلاً في الأراضي الفلسطينية هي 103.2%، وأن نسبة الجنس لسكان الأراضي الفلسطينية الذين يقيمون في المناطق والتجمعات الحضرية هي 103.8%، وبلغت 103.3% لسكان التجمعات الريفية، في حين بلغت 101.9% في المخيمات الفلسطينية. أما نسبة الجنس للمشتغلين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية في القطاعين الحكومي والخاص وبقية القطاعات فقد بلغت 857.7% أي أن المشتغلين الذكور في الأراضي الفلسطينية قد بلغوا أكثر من 8.5 اضعاف من المشتغلات الإناث، وهذه تعد نسبة مرتفعة جداً لصالح المشتغلين الذكور. وعلى مستوى المنطقة فقد بلغت نسبة الجنس في الضفة الغربية 763.7% أي أن المشتغلين الذكور في الضفة الغربية في كافة القطاعات قد بلغوا أكثر من 7.5 اضعاف من المشتغلات الإناث، وهي نسبة كما نلاحظ تقل عن نسبة الجنس على مستوى الأراضي الفلسطينية، بينما كانت هذه النسبة في قطاع غزة 1165.7%، أي أن المشتغلين الذكور في قطاع غزة بلغوا اكثر من 11.6 ضعفاً من المشتغلات الإناث.

مما سبق نستنتج أن نسبة الإناث المشتغلات من مجمل الإناث في الضفة الغربية تفوق مثيلتها في قطاع غزة، بالرغم من أن هذه النسبة في الضفة الغربية منخفضة جداً إذا ما قورنت مع نسبة المشتغلين الذكور.

على مستوى القطاع بلغت نسبة الجنس في القطاع الخاص للمشتغلين من الأراضي الفلسطينية 654.8%، بينما بلغت هذه النسبة في القطاع الحكومي 453.8%. وبتفصيل أعمق بلغت نسبة الجنس في القطاع الخاص الوطني في الأراضي الفلسطينية 1020.7%، بينما بلغت هذه النسبة في القطاع الخاص الأجنبي 2839.6%. وفي القطاع الحكومي الوطني بلغت نسبة الجنس 429.7% للمشتغلين من كافة الأراضي الفلسطينية، مقابل 1187.2% في القطاع الحكومي الأجنبي.

أما على مستوى القطاع والمنطقة فقد كانت نسبة الجنس في القطاع الخاص للمشتغلين من الضفة الغربية 1104.2%، مقابل 329.1% للمشتغلين من الضفة الغربية في القطاع الحكومي، بينما بلغت هذه النسبة للمشتغلين من قطاع غزة في القطاع الخاص 2308.6% أي ما يفوق ثلاثة وعشرين ضعفاً لصالح المشتغلين الذكور، مقابل 735.1% في القطاع الحكومي.

وإذا ما اتبعنا نفس التفصيل الذي اتبعناه على مستوى الأراضي الفلسطينية نجد النسب التالية للمشتغلين من الضفة الغربية:

بلغت نسبة الجنس للمشتغلين في القطاع الخاص الوطني 870.7%
وبلغت نسبة الجنس للمشتغلين في القطاع الخاص الأجنبي 2411.6%
كما بلغت نسبة الجنس للمشتغلين في القطاع الحكومي الوطني 301.4%
و بلغت نسبة الجنس للمشتغلين في القطاع الحكومي الأجنبي 808.1%

في قطاع غزة كانت النسب كما يلي:

بلغت نسبة الجنس للمشتغلين في القطاع الخاص الوطني 1833.3%
و بلغت نسبة الجنس للمشتغلين في القطاع الخاص الأجنبي 6442.1%
كما بلغت نسبة الجنس للمشتغلين في القطاع الحكومي الوطني 713.5%
و بلغت نسبة الجنس للمشتغلين في القطاع الحكومي الأجنبي 1307.4%

يتضح من النسب أعلاه أن نسبة الجنس في القطاع الخاص في قطاع غزة أعلى من مثيلتها في الضفة الغربية، كذلك الحال بالنسبة للمشتغلين في القطاع الحكومي، حيث كانت النسبة أعلى في القطاع الحكومي في قطاع غزة عن مثيلتها في القطاع الحكومي في الضفة الغربية، مما يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة وهي أن نسبة الإناث المشتغلات على مستوى القطاعين الخاص والحكومي هي منخفضة جداً، بالرغم من أنها في القطاع الحكومي كانت أعلى منها في القطاع الخاص سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة، ونلاحظ أن أعلى النسب كانت في القطاع الخاص الأجنبي في قطاع غزة حيث فاق عدد الذكور 64.0 ضعفاً للمشتغلات الإناث في هذا القطاع. وعلى مستوى المشتغلين بأجر في داخل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعة) كانت نسبة الإناث المشتغلات بأجر في القطاع العام 17.6% أعلى من نظيرتها في القطاع الخاص 13.0%، أما النسبة العظمى المتبقية فتمثل الذكور المشتغلين بأجر. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة للعام 1997، بيانات غير منشورة).

4.2 الكثافة السكانية

تشير النتائج النهائية إلى أن معدل الكثافة السكانية في عام 1997 على مستوى الأراضي الفلسطينية بلغ 481.0 فرداً لكل كم^2 وعلى مستوى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ هذا المعدل 331.3 و2,800.0 فردٍ لكل كم^2 على التوالي، وهي معدلات كما نلاحظ مرتفعة مما يؤثر على مستوى معيشة الأفراد من حيث توفر الأراضي والمساحات الزراعية خاصة للمشتغلين في القطاع الزراعي، وتتركز المشكلة الأكبر في هذا المجال في قطاع غزة حيث نلاحظ أن الكثافة السكانية مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالضفة الغربية، وهي تعتبر من أعلى النسب في العالم مما ينعكس سلباً على الأراضي الزراعية وبالتالي على القطاع الزراعي والمشتغلين فيه، نظراً لزحف المناطق العمرانية على حساب المناطق الزراعية، كذلك عدم توفر الأراضي الكافية للبناء والتعمير وإقامة المساكن المخصصة للأفراد أو للعمل، مما يخلق مشكلة الكثافة السكنية العالية في قطاع غزة، الأمر الذي يؤثر على الظروف السكنية للمشتغلين في القطاع والذين هم جزء من أفراد المجتمع ككل.

5.2 توزيع المشتغلين حسب فئات العمر والقطاع

تتميز القوى العاملة الفلسطينية بأنها فتية، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى إرتفاع معدلات النمو السكاني وإرتفاع نسبة صغار السن (السكان أقل من 15 سنة) في الأراضي الفلسطينية. وعلى صعيد المشتغلين فإن معظمهم من الشباب، حيث شكلت الفئة العمرية (15–34) سنة نحو 61.2%، بينما الفئة العمرية (15–39) سنة تصل إلى 74%، أي ما يقارب ثلاثة أرباع المشتغلين من الأراضي الفلسطينية. يتوزع المشتغلون من الأراضي الفلسطينية حسب القطاع والفئات العمرية كما في الشكل التالي:

شكل1: توزيع المشتغلين من الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والقطاع* 1997

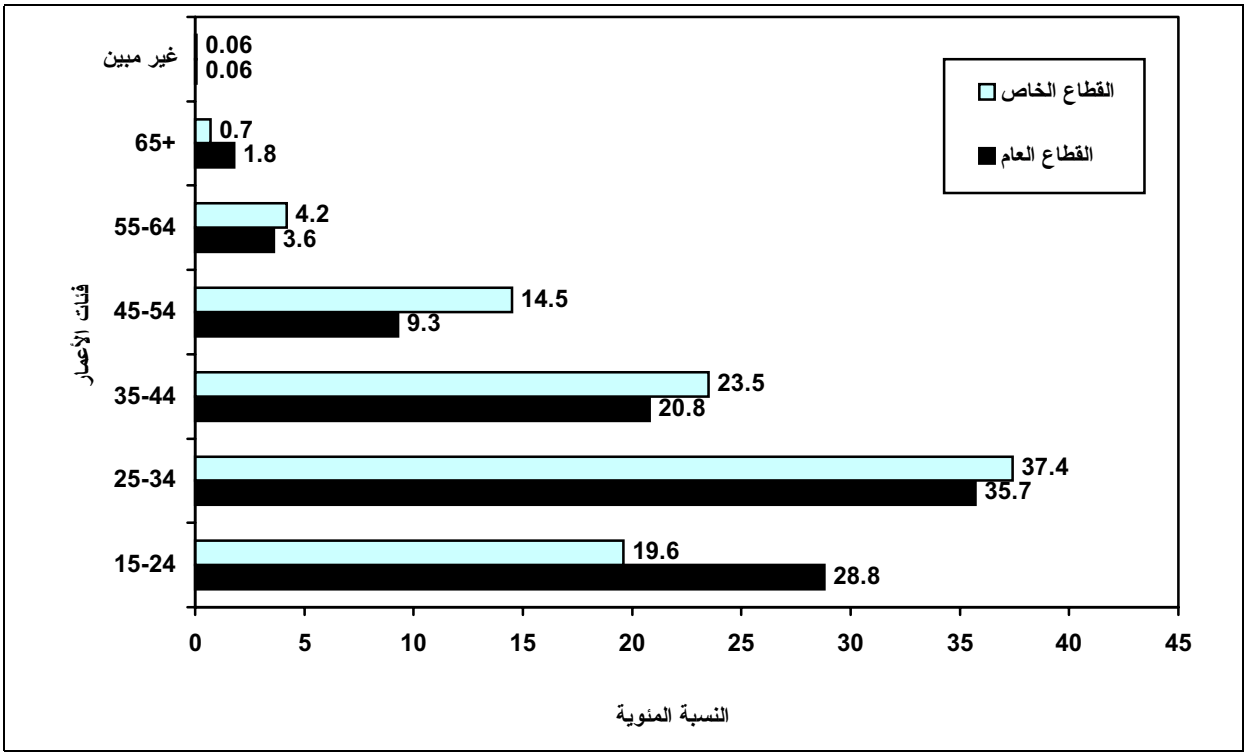

* القطاع يشمل:1. القطاع العام ويشمل: (حكومة وطنية+حكومة أجنبية) في داخل الأراضي الفلسطينية.

2. القطاع الخاص ويشمل: (قطاع خاص وطني+قطاع خاص أجنبي) في داخل الأراضي الفلسطينية.

يلاحظ من هذه البيانات أن الأهمية النسبية للمشتغلين تنخفض كلما إنتقلنا من فئة عمرية أقل إلى فئة عمرية أعلى، باستثناء الإنتقال من الفئة العمرية (15–24) سنة إلى الفئة العمرية (25–34) سنة في القطاع العام.

ويتوزع المشتغلون من الضفة الغربية في القطاع الخاص الوطني بواقع 29% للفئة العمرية (15–24) سنة مقابل 18.8% للمشتغلين في القطاع الحكومي الوطني لنفس الفئة العمرية. و34.3% للمشتغلين في القطاع الخاص الوطني من الفئة العمرية (25–34) سنة مقابل 36.8% في القطاع الحكومي الوطني، و19.8% للفئة العمرية (35–44) سنة في القطاع الخاص الوطني مقابل 25% في القطاع الحكومي الوطني و9.8% للفئة العمرية (45–54) سنة في القطاع الخاص الوطني مقابل 14.5% في القطاع الحكومي الوطني، و4.5% للفئة العمرية (55–64) سنة في القطاع الخاص الوطني مقابل 4% في القطاع الحكومي الوطني، و2.5% للفئة العمرية 65 سنة فأكثر في القطاع الخاص الوطني مقابل 0.8% في القطاع الحكومي الوطني. وهناك 0.06% لفئة غير مبين في القطاع الخاص الوطني مقابل 0.04% في القطاع الحكومي الوطني.

أما المشتغلون من قطاع غزة في القطاع الخاص الوطني فيتوزعون بنسبة 33.1% لفئة العمر (15–24) سنة و34.5% لفئة العمر (25–34) سنة، و18.8% لفئة العمر (35–44) سنة، و8.7% لفئة العمر (45–54) سنة، و3.4% لفئة العمر (55 – 64) سنة و 1.9% لفئة العمر 65 سنة فأكثر و 0.02% غير مبين.

بينما يتوزع المشتغلون في القطاع الحكومي الوطني بنسبة 21.6% للفئة العمرية (15–24) سنة، و39.1% للفئة العمرية (25–34) سنة، و20.6% للفئة العمرية (35–44) سنة، و 13.9% للفئة العمرية (55–64) سنة، و 0.5% لفئة العمر 65 سنة فأكثر، و0.02% غير مبين.

ويتوزع المشتغلون من الأراضي الفلسطينية بصرف النظر عن المنطقة، في القطاعين الخاص الوطني والحكومي الوطني حسب فئات الأعمار على النحو التالي:

30.1% للفئة العمرية (15–24) سنة في القطاع الخاص الوطني مقابل 20.1% في القطاع الحكومي الوطني، و34.3 % للفئة العمرية (25–34) سنة في القطاع الخاص الوطني مقابل 37.9% في القطاع الحكومي الوطني، و19.4% للفئة العمرية (35–44) سنة في القطاع الخاص الوطني بينما بلغت 22.9% في القطاع الحكومي الوطني، و9.5% للفئة العمرية (45–54) سنة في القطاع الخاص الوطني مقابل 14.2% في القطاع الحكومي الوطني، و4.2% للفئة العمرية (55–64) سنة في القطاع الخاص الوطني ومثلها في القطاع الحكومي الوطني، و2.3% للفئة العمرية 65 سنة فأكثر في القطاع الخاص الوطني مقابل 0.7% في القطاع الحكومي الوطني، وهناك 0.5% غير مبين في القطاع الخاص الوطني و0.03% في القطاع الحكومي الوطني.

يتضح مما تقدم أن نسبة المشتغلين الشباب من فئة العمر (15–34) سنة هي في القطاع الخاص الوطني أعلى من نظيرتها في القطاع الحكومي الوطني، فعلى مستوى المشتغلين من الأراضي الفلسطينية (كلا الجنسين) بلغت 64.4% في القطاع الخاص الوطني مقابل 58% في القطاع الحكومي الوطني. كذلك بلغت نسبة المشتغلين من الفئة العمرية (35–54) سنة 28.9% في القطاع الخاص الوطني مقابل 37.1% في القطاع الحكومي الوطني.

أما على صعيد المشتغلين من الضفة الغربية فقد بلغت نسبة الشباب من الفئة العمرية (15–34) سنة 63.3% في القطاع الخاص الوطني مقابل 55.6% في القطاع الحكومي الوطني، بينما بلغت بين المشتغلين من قطاع غزة 67.6% في القطاع الخاص الوطني و60.2% في القطاع الحكومي الوطني.

إن إرتفاع أعمار المشتغلين في القطاع الحكومي الوطني يعود بصفة أساسية إلى خصوصية نشأة القطاع الحكومي الفلسطيني، فرغم انه يعتبر حديث النشأة إلا أن معظم المشتغلين فيه هم من موظفي جهاز "الإدارة المدنية" الموروث من عهد الإحتلال الإسرائيلي وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى قيود الحد الأدنى للتوظيف الحكومي التي لا تقل عن سن 18 سنة، بينما في القطاع الخاص يبدأ من 15 سنة وربما أقل من ذلك (ملحيس 1998). ويشار هنا إلى أن نسبة المشتغلين من الأراضي الفلسطينية من الفئة العمرية (15–24) سنة بلغت 20.1% في القطاع الحكومي الوطني بينما بلغت 30.1% في القطاع الخاص الوطني.

6.2 توزيع المشتغلين حسب الحالة الزواجية والقطاع

أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997 أن معظم المشتغلين (كلا الجنسين) من الأراضي الفلسطينية هم من المتزوجين، وشكلوا 69.4% من المشتغلين في القطاع الخاص مقابل 74.3% من المشتغلين في القطاع الحكومي، وجاءت في المرتبة الثانية الحالة "لم يتزوج أبداً" وشكل هؤلاء 27.4% في القطاع الخاص مقابل 22.2% في القطاع الحكومي. أما الباقي فإنهم يتوزعون بنسب متقاربة بين الحالات الزواجية الأخرى (عقد لأول مرة ولم يتم الدخول، مطلق، أرمل). وفي القطاع الخاص الوطني بلغت نسبة المشتغلين المتزوجين (كلا الجنسين) 67.3% مقابل 29.6% لم يتزوج أبدا، بينما بلغت نسبة المشتغلين المتزوجين في القطاع الحكومي الوطني 73.5% مقابل 22.8 % لم يتزوج أبداً.

إن التحليل العام (كلا الجنسين) يخفي فروقاً ملموسة في توزيع المشتغلين حسب الجنس والحالة الزواجية والقطاع، فعلى صعيد المشتغلين الذكور ليست هناك فوارق ملموسة في توزيعهم حسب الحالة الزواجية والقطاع، حيث أظهرت البيانات أن هناك تقارباً كبيراً في توزيعهم حسب الحالة الزواجية في القطاعين الخاص والحكومي. على صعيد القطاع الخاص شكل الذكور المتزوجون 72.3% مقابل 25.3% لم يتزوج أبدا، كذلك في القطاع الحكومي بلغت نسبة الذكور المتزوجين 77.9% مقابل 19.7% لم يتزوج أبداً.

وفي القطاع الخاص الوطني بلغت نسبة المشتغلين من الذكور المتزوجين 70.7% مقابل نحو 27.0% لم يتزوج أبداً، وفي القطاع الحكومي الوطني بلغت نسبة الذكور المتزوجين 76.9% مقابل 20.3% لم يتزوج أبداً.

أما توزيع الإناث المشتغلات حسب الحالة الزواجية والقطاع فإنه يظهر فروقاً جوهرية بين القطاعين الخاص والحكومي، حيث يلاحظ أن أكثر من نصف الإناث المشتغلات في القطاع الخاص لم يتزوجن أبداً وشكلن 54.7% مقابل 33.8% من المتزوجات، في حين يلاحظ أن غالبية الإناث المشتغلات في القطاع الحكومي هن متزوجات، وشكلن 59.2% مقابل الثلث تقريباً (33.4%) لم يتزوجن أبداً. وبالنظر إلى القطاع الوطني والحالة الزواجية للإناث يلاحظ الشيء ذاته، حيث بلغت نسبة الإناث اللواتي لم يتزوجن أبداً في القطاع الخاص الوطني 56.3% مقابل 32.6% متزوجات، بينما شكلت الإناث المتزوجات المشتغلات من الأراضي الفلسطينية في القطاع الحكومي الوطني 58.8% مقابل 33.8% لم يتزوجن أبداً.

كذلك على مستوى المنطقة فإن هذه النتائج متقاربة إلى حد كبير، فعلى صعيد الإناث المشتغلات من الضفة الغربية في القطاع الخاص الوطني فإن 57.4% لم يتزوجن أبداً مقابل 31.7% متزوجات. وتتوزع هؤلاء المشتغلات في قطاع غزة بواقع 50.2% لم يتزوجن أبداً مقابل 37.7% متزوجات، أما المشتغلات في القطاع الحكومي الوطني من الضفة الغربية فيتوزعن بواقع 57.1% للمتزوجات مقابل 35.5% لم يتزوجن أبداً، بينما تتوزع المشتغلات من قطاع غزة بنسبة 62.5% للمتزوجات مقابل 29.9% لم يتزوجن أبداً.

نستخلص مما تقدم أن غالبية الإناث المشتغلات في القطاع الخاص لم يتزوجن أبداً، بينما غالبية الإناث المشتغلات في القطاع الحكومي هن من المتزوجات، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتبارات اقتصادية، حيث يترتب على تشغيل الإناث المتزوجات إلتزامات بموجب قوانين وتشريعات العمل تعتبر من وجهة نظر القطاع الخاص الذي يعمل وفق مبدأ تعظيم الأرباح تكاليف إضافية تؤخذ بالحسبان عند المفاضلة بين تشغيل الإناث المتزوجات والإناث غير المتزوجات من نفس المهنة والمؤهل والكفاءة، ومثل ذلك إجازات الوضع (الولادة) والأمومة والرضاعة أثناء العمل وغيرها. أما القطاع الحكومي فإنه لا يلتفت عادة إلى مثل هذه التكاليف الإضافية التي تترتب على تشغيل المرأة المتزوجة وذلك لأن النشاط الإقتصادي الحكومي تحكمه عادة عدة معايير واعتبارات اقتصادية واجتماعية ليس الربح أهمها.

السمات الاقتصادية

1.3 توزيع المشتغلين حسب القطاع

يتوزع المشتغلون من الأراضي الفلسطينية بنسبة 41.1% في القطاع الخاص الوطني و 18.2% في القطاع الخاص الأجنبي، ونحو 20.0% في القطاع الحكومي الوطني، و2.0% في القطاع الحكومي الأجنبي و0.8% في الهيئات أو الجمعيات الخيرية، و 1.7% في وكالة الغوث، و 0.1% في الهيئات الدولية و 15.7% خارج المنشآت، و0.4% غير مبين. (انظر جدول رقم 2). وعلى صعيد المنطقة بلغت نسبة المشتغلين من قطاع غزة في القطاع الخاص الوطني نحو 35.7% مقابل 43.5% للمشتغلين من الضفة الغربية في هذا القطاع.

ويلاحظ أن نسبة المشتغلين من قطاع غزة في القطاع الحكومي الوطني تبلغ ضعف نسبة المشتغلين من الضفة الغربية، حيث بلغت 30.8% و 15.1% لكل منهما على التوالي. ولعل ذلك يعود إلى محدودية الموارد وقلة فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، زد على ذلك أن سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي عادة ما تكون أشد، وأكثر إحكاماً على قطاع غزة، كما أن برامج التشغيل الطارىء والتي نفذت من القطاع الحكومي في العام 1996 زادت نسبة العاملين في هذا القطاع في قطاع غزة.

وربما انعكس ذلك في إتباع السلطة الوطنية الفلسطينية لسياسة توظيف حكومي أكثر توسعاً في قطاع غزة كوسيلة للتقليل من معدلات البطالة المتزايدة لاسيما في أوقات الحصار والإغلاق الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

جدول (2): الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) المشتغلون حسب المنطقة والقطاع، 1997

نوع التجمع	خاص (%)	حكومي (%)	أخرى (%)	المجموع (%)
الضفة الغربية	63.7	17.0	19.3	100
قطاع غزة	49.7	32.9	17.5	100
الأراضي الفلسطينية	59.3	21.9	18.7	100

2.3 توزيع المشتغلين حسب سنوات الدراسة والقطاع

بشكل عام يتوزع المشتغلون في الأراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة في القطاع الخاص بنسبة 29% لفئة الدارسين (10–12) سنة دراسية، يليهم في المرتبة الثانية المشتغلون الذين أتموا (7–9) سنوات دراسية بنسبة 28.3%، ثم يأتي في المرتبة الثالثة المشتغلون الذين أتموا (1–6) سنوات دراسية وشكلوا 24%، أما الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر فقد جاءوا في المرتبة الرابعة وشكلوا 15.3%، وهؤلاء هم من ذوي التحصيل التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى). وهناك 3.2% لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة، و0.1% بلغ عدد سنوات دراستهم صفراً، و0.07% غير مبين.

أما المشتغلون في القطاع الحكومي فإن أكثر من نصفهم 53.0% هم من ذوي التحصيل التعليمي العالي، أي الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر، يليهم في المرتبة الثانية الذين أتموا (10–12) سنة دراسية، وشكلوا 24% ثم جاء في المرتبة

الثالثة المشتغلون الذين أتموا (7–9) سنوات دراسية، وشكلوا 12.5% ثم فئة الدارسين (1–6) سنوات دراسية في المرتبة الرابعة، حيث شكلوا 9% بالإضافة إلى 1.4% لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة و 0.1% عدد سنوات دراستهم صفراً و 0.07% غير مبين.

شكل 2: توزيع المشتغلين الذكور حسب سنوات الدراسة في القطاع الوطني في الضفة الغربية 1997

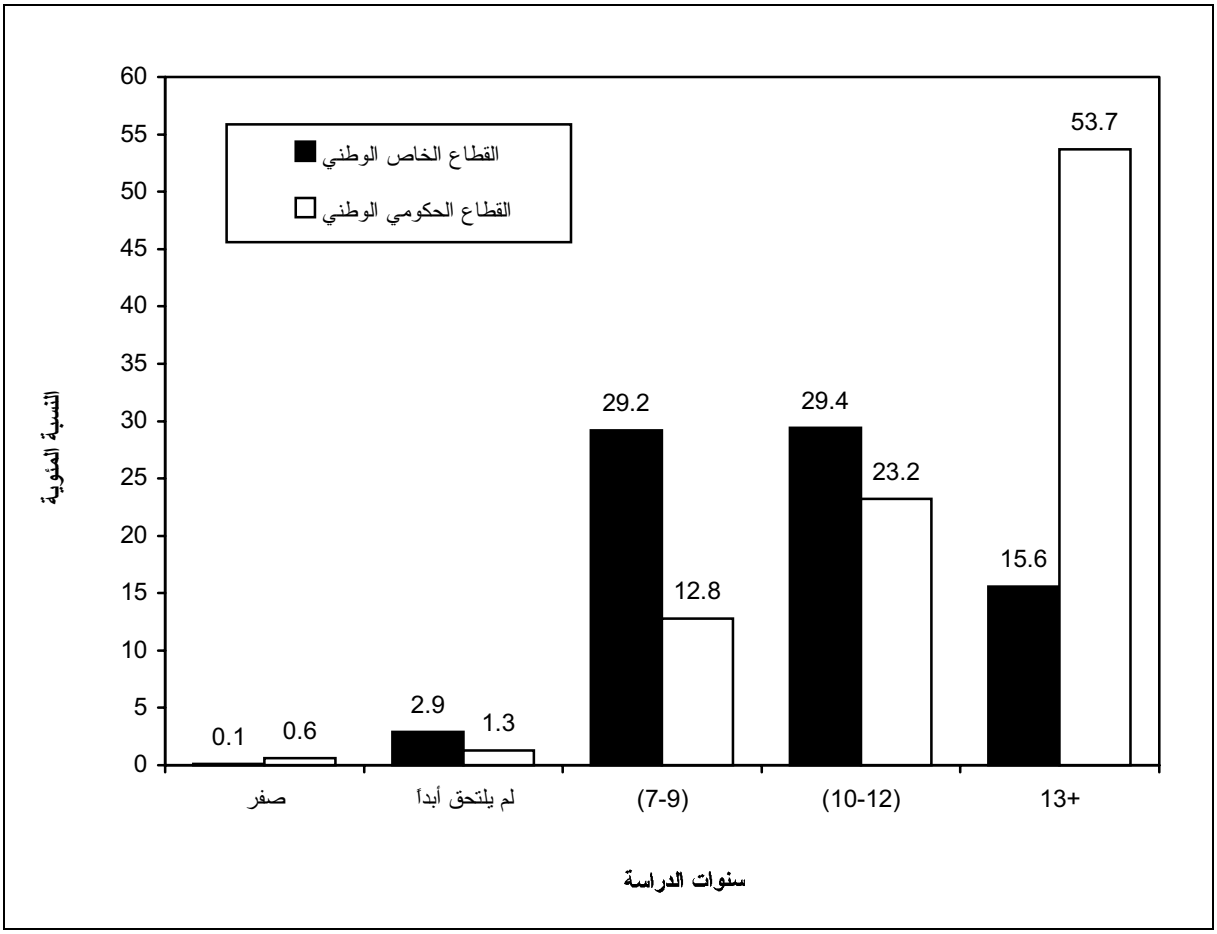

يتضح من هذه البيانات أن نسبة المشتغلين الذكور في القطاع الحكومي الوطني من ذوي التحصيل التعليمي العالي تفوق أضعاف نظيرتها في القطاع الخاص الوطني، وهو ما يعني أن القطاع الحكومي الوطني يتفوق بشكل ملحوظ على القطاع الخاص الوطني من حيث استقطاب ذوي التحصيل التعليمي العالي. أما المشتغلون الذكور في القطاع الخاص الوطني فهم معظمهم من دارسي المرحلة الإعدادية، والمرحلة الثانوية والمرحلة الإبتدائية، وشكلوا معاً 81.3% مقابل 44.9% في القطاع الحكومي الوطني.

على صعيد الإناث المشتغلات من الضفة الغربية في القطاع الخاص الوطني، فإن 32.7% أتممن 13 سنة دراسية فأكثر، ثم 26.6% لفئة الدراسة (10–12) سنة ، تليها فئة الدراسة (7–9) سنوات بنسبة 16.4% ثم فئة الدراسة (1–6) سنوات دراسية بنسبة 16.4%، وهناك 6.8% لم يلتحقن أبداً بالمدرسة و0.07% عدد سنوات دراستهن صفراً.

وفي القطاع الحكومي الوطني تتوزع الإناث المشتغلات من الضفة الغربية حسب سنوات الدراسة بنسبة 84.4% لفئة الدراسة 13 سنة فأكثر و9.4% لفئة الدراسة (10–12)سنة و2.7% لفئة الدراسة (1–6) سنوات و2.2% لفئة الدراسة (7–9) سنوات دراسية و 1.1% لم يلتحقن أبداً بالمدرسة و 0.02% عدد سنوات دراستهن صفراً.

يتضح من هذه البيانات أن نسبة الإناث من ذوات التحصيل التعليمي العالي المشتغلات في القطاع الحكومي الوطني تفوق أضعاف نظيرتها في القطاع الخاص الوطني، حيث بلغت 84.4% في القطاع الحكومي الوطني مقابل 32.7% في القطاع الخاص الوطني، وربما يعكس ذلك أن فرص توظيف الإناث ذوات التحصيل التعليمي العالي في القطاع الحكومي الوطني أعلى من تلك السائدة في القطاع الخاص الوطني.

وبالمقارنة مع الذكور يلاحظ أن نسبة الإناث المشتغلات اللواتي أتممن 13 سنة دراسية فأكثر تتفوق بشكل ملموس، سواء في القطاع الحكومي الوطني أم القطاع الخاص الوطني، حيث بلغت هذه النسبة للإناث المشتغلات في القطاع الحكومي الوطني 84.4% مقابل 53.7% للذكور، بينما بلغت في القطاع الخاص الوطني 32.7% للإنـــاث مقابل 15.6% فقط للذكور.

وبصفة عامة يلاحظ أن نسبة الإناث المشتغلات خاصة في القطاع الحكومي الوطني ترتفع مع إرتفاع عدد السنوات الدراسية، أي أن الأهمية النسبية للإناث المشتغلات توجد في علاقة طردية مع عدد سنوات دراستهن. أما المشتغلون الذكور من قطاع غزة فإنهم يتوزعون في القطاع الخاص الوطني حسب سنوات الدراسة كما في الشكل رقم 4:

شكل 3: توزيع المشتغلين الذكور حسب سنوات الدراسة في القطاع الوطني في قطاع غزة 1997

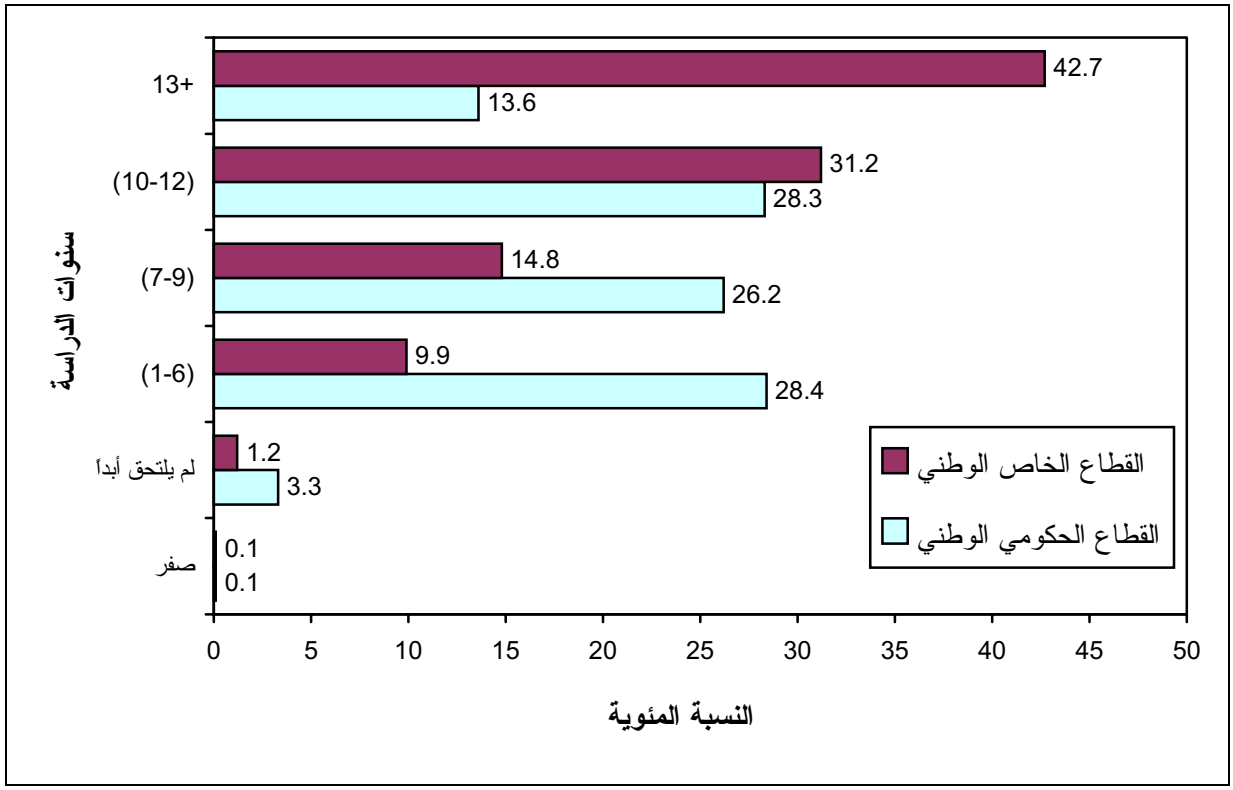

أمّا على صعيد الإناث المشتغلات من قطاع غزة فإنهن يتوزعن في القطاع الخاص حسب سنوات الدراسة بنسبة 0.2% عدد سنوات دراستهن صفراً و6.6% لم يلتحقن أبداً بالمدرسة و8% لفئة الدراسة (1–6) سنوات و10.5% لفئة الدراسة (7–9) سنوات و32.2% لفئة الدراسة (10–12) سنة و 42.5% لفئة الدراسة 13 سنة دراسية فأكثر.

بينما يتوزعن في القطاع الحكومي الوطني بواقع 0.3% لم يلتحقن أبداً بالمدرسة، و0.6% لفئة الدراسة (1–6)سنوات و 1.4% لفئة الدراسة (7–9) سنوات، و12% لفئة الدراسة (10–12) سنة دراسية، و85.7% لفئة الدراسة 13 سنة فأكثر.

وهنا أيضاً نجد الشيء ذاته، حيث أن معظم المشتغلات من قطاع غزة هن من ذوات التحصيل التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى)، حيث بلغت نسبة هؤلاء في القطاع الحكومي الوطني 85.7% مقابل 42.5% في القطاع الخاص الوطني، كما يلاحظ أن 0.3% فقط من الإناث المشتغلات في القطاع الحكومي الوطني لم يلتحقن أبداً بالمدرسة مقابل 6.6% للإناث المشتغلات في القطاع الخاص الوطني. لكن بصفة عامة يلاحظ أن نسبة الإناث المشتغلات ترتفع كلما ارتفع عدد سنوات دراستهن.

من ناحية أخرى فإن المشتغلات اللواتي أتممن 13 سنة فأكثر، أي ذوات التحصيل التعليمي العالي يتفوقن بشكل ملموس على المشتغلين الذكور، وسواء كان ذلك في القطاع الحكومي الوطني أم في القطاع الخاص الوطني. وبالمقارنة حسب المنطقة فإن توزيع الإناث المشتغلات، وكذلك توزيع المشتغلين الذكور من قطاع غزة حسب سنوات الدراسة لا يختلف عن نظيره للمشتغلين من الضفة الغربية، ويصح ذلك سواء في القطاع الحكومي الوطني أم في القطاع الخاص الوطني، حيث يتوزعون بنسب متقاربة تبعاً لسنوات الدراسة باستثناء فئة الذكور الدارسين 13 سنة فأكثر والتي اختلفت في القطاع الحكومي الوطني حيث بلغت بين المشتغلين الذكور من قطاع غزة 42.7% مقابل 53.7% للمشتغلين الذكور من الضفة الغربية.

وعلى صعيد المشتغلين من الأراضي الفلسطينية يتوزع المشتغلون حسب سنوات الدراسة في القطاعين الخاص الوطني والحكومي الوطني (حكومة وطنية) بواقع 0.1% عدد سنوات دراستهم صفراً في القطاع الخاص الوطني مقابل 0.06% في القطاع الحكومي الوطني و23.5% للفئة الدراسية (1–6) سنوات في القطاع الخاص مقابل 8% في القطاع الحكومي الوطني و 27.3% للفئة الدراسية (7–9) سنوات في القطاع الخاص الوطني و 11.6% في القطاع الحكومي الوطني، و 28.9% للفئة الدراسية (10–12) سنة في القطاع الخاص الوطني و 24.1% في القطاع الحكومي الوطني بينما 16.8% فقط للفئة الدراسية 13 سنة فأكثر في القطاع الخاص الوطني مقابل 55.0% في القطاع الحكومي الوطني، وهناك 3.3% لم يلتحق أبداً بالمدرسة في القطاع الخاص الوطني مقابل 1.2% في القطاع الحكومي الوطني، بينما 0.08% في القطاع الخاص الوطني غير مبين مقابل 1.2% في القطاع الحكومي الوطني.

إن التفوق الملموس للقطاع الحكومي الوطني على القطاع الخاص الوطني من حيث استقطاب وتشغيل ذوي التحصيل التعليمي العالي من كلا الجنسين ربما يعود إلى طبيعة القطاع الحكومي الفلسطيني بوصفه قطاعاً وظيفياً بصفة أساسية ويغلب على نشاطه الطابع الخدماتي – الإداري، كما أن جميع المشتغلين فيه هم من قبيل المشتغلين بأجر تقريباً، وهو ما ينعكس في طبيعة وشروط الوظيفة الحكومية التي تتطلب توافر مستوى معين من التحصيل التعليمي، لا سيما في المراتب العليا للسلم الوظيفي، بينما يضم القطاع الخاص عاملين بأجر لحساب الغير، وعاملين لحسابهم، وأصحاب

عمل، وعاملين بدون أجر في مصلحة العائلة. كما أن القطاع الخاص الوطني في الأراضي الفلسطينية من حيث الشكل القانوني، والتركيب المؤسسي العام يغلب عليه المنشآت الصغيرة والحرفية والفردية بالإضافة إلى الطابع العائلي مقابل ضعف الأهمية النسبية للشركات المساهمة لا سيما العامة، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على المدى البعيد في سرعة تطور القطاع الخاص واستيعابه للتكنلوجيا لا سيما وأن ذلك يتطلب مستويات متقدمة من التدريب والتأهيل العلمي.

ويشار هنا إلى أن التفوق الذي يحظى به القطاع الحكومي الوطني من حيث استقطاب واستخدام أصحاب الشهادات العليا (دبلوم متوسط فاعلى) يتضح جلياً وبصورة جذرية واعمق بالعلاقة مع الإناث. ففي القطاع الخاص الوطني بلغت نسبة الذكور المشتغلين من الأراضي الفلسطينية الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر 15.1% مقابل 48% في القطاع الحكومي الوطني، بينما بلغت نسبة الإناث المشتغلات في القطاع الخاص الوطني اللواتي أتممن 13 سنة دراسية فاكثر 34.2% مقابل 85.1% في القطاع الحكومي الوطني.

3.3 توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والقطاع

بشكل عام وبصرف النظر عن القطاع الذي يعملون فيه فيما إذا كان خاصاً أم حكومياً، يتوزع المشتغلون (15 سنة فأكثر) من الأراضي الفلسطينية حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997 مناصفة بين قطاعات الإنتاج المادي (زراعة، صناعة، إنشاءات، كهرباء، غاز ومياه) وقطاعات الخدمات (تجارة، فنادق، مطاعم، نقل وتخزين واتصالات، وساطة مالية، أنشطة عقارية، الإدارة العامة والدفاع)، حيث بلغت 50.1% للمشتغلين في قطاعات الإنتاج المادي مقابل 49.9% للمشتغلين في قطاعات الخدمات.

وبالنظر إلى القطاعات الاقتصادية منفردة من حيث الاستخدام بلغت نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي (زراعة، صيد، حراجة، صيد الأسماك) 9.9% فقط. وقد شهدت هذه النسبة تراجعاً حاداً مقارنةً مع فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وفي القطاع الصناعي (التعدين والمحاجر، الصناعات التحويلية، إمدادات الكهرباء والغاز والمياه) بلغت نسبة المشتغلين 15.7% (معظمهم يعملون في فروع الصناعات التحويلية وشكلوا 15.1%). وهذه النسبة تكاد تكون شبه ثابتة منذ سنوات طويلة، حيث يعاني هذا القطاع على امتداد سنوات الاحتلال الإسرائيلي من الركود وتباطؤ معدلات النمو.

وفي قطاع الإنشاءات (البناء والتشييد) فقد شكل الفلسطينيون المشتغلون في هذا القطاع 24.4%. والواقع أن هذا الإرتفاع في هذه النسبة يعود بصفة رئيسية إلى كون غالبية الفلسطينيين المشتغلين في إسرائيل والمستوطنات يعملون في قطاع البناء، وجزئياً يعود إلى التوسع الملحوظ الذي طرأ على قطاع الانشاءات الفلسطيني في أعقاب إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. ففي العام 1997 بلغت نسبة الفلسطينيين المشتغلين في قطاع البناء في إسرائيل والمستوطنات 55.3% وتتوزع هذه النسبة بواقع 52.6% للمشتغلين من الضفة الغربية مقابل 67.2% للمشتغلين من قطاع غزة. أما المشتغلون في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية فقد بلغت نسبتهم 10.5% مقابل 10.4% في قطاع غزة في نفس العام. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1999، ص 63 – 65).

على صعيد القطاع الخاص يتوزع المشتغلون من الأراضي الفلسطينية بنسبة 61.9% في قطاع الإنتاج المادي مقابل 38.1% في قطاع الخدمات. أما في القطاع الحكومي فيتوزعون بنسبة 94.4% في قطاع الخدمات مقابل 5.6% فقط في قطاع الإنتاج المادي.

وفي القطاع الخاص يحتل قطاع الإنشاءات المرتبة الأولى من حيث تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، حيث بلغت نسبتهم 30.2%، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى غلبة الأهمية النسبية للمشتغلين الفلسطينيين في قطاع الإنشاءات في إسرائيل والمستوطنات وفي المرتبة الثانية يأتي المشتغلون في القطاع الصناعي، وشكلوا 25.4%، ومعظمهم يعملون في القطاع الخاص الوطني. يليهم في المرتبة الثالثة المشتغلون في تجارة الجملة والتجزئة، وشكلوا 21% ثم المشتغلون في أنشطة الفنادق والمطاعم والنقل والتخزين والإتصالات بنسبة 6.4%، بينما شكلوا 6.3% فقط في القطاع الزراعي، و2.9% في نشاط التعليم الخاص، و1.8% في النشاط الصحي، أما باقي المشتغلين في القطاع الخاص فإنهم يتوزعون بنسب متقاربة على الأنشطة العقارية وأنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية والوساطة المالية.

أما المشتغلون من الأراضي الفلسطينية في القطاع الحكومي فإنهم يتركزون في قطاع الإدارة العامة والدفاع، وشكلوا 59.3% ومعظمهم يعملون في نشاط الإدارة العامة والدفاع التابع للقطاع الحكومي الوطني. وفي المرتبة الثالثة جاء المشتغلون في قطاع التعليم الحكومي وشكلوا 24.3% ومعظمهم أيضاً يعملون في قطاع التعليم الحكومي الوطني (أي الفلسطيني)، وشكل المشتغلون في قطاع الصحة والعمل الإجتماعي 6.1%، وفي قطاع الإنشاءات 3.7%، وفي أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية 2.0% أما الباقي فيتوزعون بنسب متقاربة على الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

إن التحليل الأكثر أهمية هو الذي يكشف عن توزيع المشتغلين الفلسطينيين حسب المنطقة والقطاع الوطني. أمّا على صعيد المشتغلين من الضفة الغربية في القطاع الخاص الوطني وقطاع الحكومة الوطنية، فإنهم يتوزعون كما في الجدول رقم3:

جدول (3): نسب الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من الضفة الغربية حسب النشاط الإقتصادي والقطاع 1997

النشاط الاقتصادي	قطاع خاص وطني (%)	قطاع حكومة وطنية (%)
زراعة (1)	4.7	0.1
صناعة (2)	30.6	0.7
إنشاءات	17.9	0.6
تجارة الجملة والتجزئة	26.6	0.3
فنادق ومطاعم ونقل وتخزين وإتصالات	7.7	0.85
الإدارة العامة والدفاع	-	54.8
التعليم	3.7	34.5
الصحة والعمل الإجتماعي	2.3	5.3
اخرى (3)	6.5	2.9
العدد الإجمالي للمشتغلين	**147767**	**51148**

(1) تشمل الزراعة والصيد والحراجة.

(2) تشمل التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه.

(3) تشمل الوساطة المالية والأنشطة العقارية وأنشطة الخدمة المجتمعية والإجتماعية والشخصية الأخرى بالإضافة إلى غير مبين.

ملاحظة: الأرقام مقربة لأقرب منزلة عشرية.

من هذه البيانات يتبين ما يلي:

1. أن نسبة المشتغلين في النشاط الزراعي الخاص الوطني متدنية، وربما تعكس عدم اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في الزراعة بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة الذي يرجع بصفة رئيسية إلى سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بمصادرة الأراضي والسيطرة على مصادر المياه وتكثيف الاستيطان، فالقطاع الزراعي بشكل عام شهد تراجعاً حاداً من حيث الأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو من حيث استخدام الأيدي العاملة وذلك على امتداد سنوات الاحتلال الإسرائيلي.

2. بالرغم من أن القطاع الصناعي الخاص الوطني يحتل المرتبة الأولى من حيث الاستخدام، إلا أن الأرقام سواء كانت مطلقة أم نسبية لا تعكس واقع هذا القطاع من حيث المشكلات الجذرية والهيكلية التي يواجهها منذ سنوات طويلة، وأهمها هيمنة المنشآت الصناعية الصغيرة والحرفية على التركيب العام للصناعة في الأراضي الفلسطينية، وغلبة المشروع الفردي على الشكل القانوني للصناعة مقابل محدودية الشركات المساهمة الصناعية وضعف التشابك والترابط الداخلي بين فروع الصناعة وبين القطاع الصناعي عموماً وسائر القطاعات الإقتصادية الأخرى لا سيما الزراعة والانشاءات، وغلبة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة على هيكل القطاع الصناعي مثل الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والملابس والصناعات المعدنية وصناعة الأخشاب والأثاث وصناعة الجلود، والتي تعمل في إطار ما يعرف بصناعات التعاقد من الباطن المرتبطة بقوة بالاقتصاد الإسرائيلي من حيث التزود بالمواد الخام والسلع الوسيطة وتصريف المنتوج الجاهز عبر قنوات التسويق الإسرائيلي.

3. إن غالبية المشتغلين من الضفة الغربية في القطاع الحكومي الوطني يعملون في نشاط الإدارة العامة والدفاع، وشكلوا 54.8%، يليهم في المرتبة الثانية المشتغلون في نشاط التعليم الحكومي بنسبة 34.5%. بينما نسبة المشتغلين في أنشطة الإنتاج المادي لحكومة وطنية تكاد لا تذكر، حيث لم تتجاوز 1.4%.

على صعيد المشتغلين من قطاع غزة فإن توزيعهم في القطاع الخاص الوطني تبعاً للنشاط الإقتصادي يشبه توزيع المشتغلين من الضفة الغربية، كذلك في القطاع الحكومي الوطني يتركز المشتغلون من قطاع غزة في نشاط الإدارة العامة والدفاع، وشكلوا 72.9% يليهم المشتغلون في نشاط التعليم بنسبة 15.1%، بينما يعمل 1.37% فقط في نشاط الإنتاج المادي للقطاع الحكومي الوطني، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم 4 التالي:

جدول (4): نسب الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع 1997

النشاط الإقتصادي	قطاع خاص وطني (%)	قطاع حكومة وطنية (%)
زراعة	5.6	0.33
صناعة	30.4	0.34
إنشاءات	16.2	0.7
تجارة الجملة والتجزئة	29.7	0.23
فنادق ومطاعم ونقل وتخزين واتصالات	6.5	0.97
الإدارة العامة والدفاع	-	72.9
التعليم	3.7	15.1
الصحة والعمل الاجتماعي	1.7	7.0
اخرى	6.5	2.4
العدد الإجمالي للمشتغلين	**54,307**	**46,846**

ملاحظة: هوامش جدول رقم 3 تنطبق على هذا الجدول.

يتضح مما تقدم أن القسم الأعظم من المشتغلين في القطاع الحكومي الوطني يتركزون في أنشطة الإدارة العامة والدفاع، والتعليم والصحة، بينما نسبة ضئيلة جداً تكاد لا تذكر يعملون في أنشطة إنتاجية مادية تابعة للقطاع الحكومي الوطني، وهو ما يعني هيمنة الطابع الخدماتي والوظيفي على نشاط القطاع الحكومي الفلسطيني الحديث النشأة. فقد بلغت نسبة المشتغلين من الأراضي الفلسطينية 63.4% في الإدارة العامة والدفاع، و 25.5% في التعليم، و6.1% في الصحة، أي ما مجموعه 94.7%.

الجدير بالملاحظة هنا أن نسبة المشتغلين من قطاع غزة في قطاع التعليم الحكومي الوطني أقل وبشكل ملموس من نسبة المشتغلين من الضفة الغربية في هذا النشاط. وربما يعود ذلك للدور الذي تلعبه وكالة الغوث في هذا المجال في قطاع غزة، فقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997 أن عدد المشتغلين من قطاع غزة في قطاع التعليم التابع لوكالة الغوث بلغ 3,750 مشتغلاً، وهو ما يعادل نحو ثلثي (65.7%) مجموع الفلسطينيين المشتغلين من قطاع غزة في وكالة الغوث والبالغ 5,705 مشتغلين، مقابل 7,080 مشتغلاً في نشاط التعليم الحكومي الوطني، و1,861 مشتغلاً في نشاط التعليم الخاص الوطني. أما الفلسطينيون المشتغلون من الضفة الغربية في نشاط التعليم التابع لوكالة الغوث فقد بلغ عددهم 1,515 مشتغلاً يشكلون 53.8% من مجموع الفلسطينيين المشتغلين من الضفة الغربية في الوكالة الدولية والبالغ عددهم 2,815 مشتغلاً مقابل 17,630 يعملون في قطاع التعليم الحكومي الوطني و 5,448 في قطاع التعليم الخاص الوطني.

4.3 توزيع المشتغلين حسب المهنة الرئيسية والقطاع

بصفة عامة يتوزع المشتغلون من الأراضي الفلسطينية في القطاع الخاص حسب المهنة الرئيسية بنسبة 32.7% لفئة المشتغلين في الحرف وما إليها من المهن، يليهم في المرتبة الثانية المشتغلون في المهن الأولية بنسبة 26.9%، مما يعني أن غالبية الفلسطينيين المشتغلين من الأراضي الفلسطينية هم من الحرفيين وأصحاب المهن الأولية، وشكلوا معاً نحو 60.0% من مجموع الفلسطينيين المشتغلين في القطاع الخاص عام 1997. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة، وربما

تعكس واقع التركيب العام للقطاع الخاص الفلسطيني الذي تغلب عليه المؤسسات الصغيرة والحرفية لا سيما في القطاعين الصناعي والتجاري، كما أن معظم الفلسطينيين المشتغلين في إسرائيل والمستوطنات هم من قبيل المشتغلين في الحرف والمهن الأولية. وشكلوا معاً 85.6% في عام 1997، موزعين بنسبة 45.3% للمشتغلين في المهن الأولية، و40.3% للمشتغلين في الحرف وما إليها من المهن. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1997، ص 70).

وشكل الباعة في الخدمات والمحلات التجارية والأسواق 17.2%، ثم مشغلو الآلات ومجمعوها بنسبة 8.5% والباقي يتوزعون بنسب متقاربة على المجموعات المهنية الرئيسية الأخرى. منهم 4.1% لفئة المتخصصين، و3.3% لفئة الفنيين والمتخصصين المساعدين، و2.7% لفئة العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك، و2.3% لفئة الكتبة، وفي المرتبة الأخيرة فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا والمديرين بنسبة 2.2%.

أما المشتغلون من الأراضي الفلسطينية في القطاع الحكومي فإن أعلى نسبة كانت بين فئة المشتغلين في الخدمات، وشكلوا نحو 30%، وفي المرتبة الثانية جاءت فئة المتخصصين بنسبة 20%، ثم جاء الفنيون والمتخصصون المساعدون في المرتبة الثالثة، وشكلوا نحو 17%، تليهم فئة المشتغلين في المهن الأولية بنسبة 12%، ثم فئة الكتبة بنسبة 10%، والباقون يتوزعون على المجموعات المهنية الرئيسية الأخرى، وبلغت 5% لفئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا والمديرين، و3.8% لفئة المشتغلين بالحرف وما إليها من المهن، و2.3% لفئة مشغلي الآلات ومجمعيها، و0.1% فقط لفئة العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك.

حسب المنطقة والجنس والقطاع الوطني يتوزع المشتغلون من الضفة الغربية في القطاعين الخاص الوطني والحكومي الوطني تبعاً للمهنة الرئيسية كما في الجدول رقم 5 التالي:

جدول (5): نسب الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من الضفة الغربية حسب المهنة الرئيسية والجنس والقطاع 1997

الرقم	المهنة الرئيسية	قطاع خاص وطني (%)		قطاع حكومة وطنية (%)	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
1	المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	3.1	2.2	6.6	5.4
2	المتخصصون	4.2	11.2	20.9	34.9
3	الفنيون والمتخصصون المساعدون	2.7	16.6	17.4	35.1
4	الكتبة	1.8	11.6	10.0	15.7
5	العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	22.9	13.1	28.2	3.4
6	العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	3.7	5.2	0.1	-
7	العاملون في الحرف وما إليها من المهن	33.5	34.3	3.2	0.4
8	مشغلو الآلات ومجمعوها	12.1	1.6	2.7	0.04
9	المهن الأولية	15.8	4.0	10.6	4.8
10	غير مبين	0.15	0.2	0.2	0.3
العدد الإجمالي للمشتغلين		**132,545**	**15,222**	**38,407**	**12,741**

يتضح من هذا الجدول ما يلي:

1. في القطاع الخاص الوطني كانت أعلى نسبة بين المشتغلين الذكور في فئة المشتغلين في الحرف وما إليها من المهن، كذلك الحال بالنسبة للإناث المشتغلات، في حين لم تتجاوز نسبة الذكور المشتغلين في المراتب العليا للسلم المهني (أو في المجموعات المهنية الرئيسية الأربعة الأولى) 11.8% مقابل 41.6% بين الإناث.
2. في القطاع الحكومي الوطني كانت أعلى نسبة بين المشتغلين الذكور في فئة المشتغلين بالخدمات. كما يلاحظ أن نسبة الذكور المشتغلين في المراتب العليا للسلم المهني مرتفعة، حيث شكل المشتغلون الذكور من المجموعات المهنية الرئيسية الأربعة الأولى، وهي المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون، وفئة المتخصصين، وفئة الفنيين والمتخصصين المساعدين، وفئة الكتبة نحو 54.9%، أما الذكور المشتغلون في الحرف والمهن الأولية، ومشغلو الآلات ومجمعوها، والعمال المهرة في الزراعة فإن نسبتهم مجتمعة لم تتجاوز 16.6%، ولعل ذلك يعتبر مؤشراً آخر على الطابع الخدماتي والوظيفي المسيطر على القطاع الحكومي الفلسطيني.

وبالمقارنة مع الإناث المشتغلات، فإن معظمهن يعملن في المجموعات المهنية الرئيسية الأربعة الأولى للسلم المهني، المشار إليها آنفاً، وشكلن أكثر من 91.0%، وبذلك تتفوق الإناث المشتغلات بشكل ملموس على الذكور المشتغلين من حيث إشغال المراتب العليا في السلم المهني، ليس في القطاع الوطني الحكومي فحسب، بل أيضاً في القطاع الخاص الوطني، وربما يعكس ذلك أن بنية الطلب على العمالة النسائية في سوق العمل الفلسطيني تتركز في فئة الدارسات 13 سنة فأكثر.

أما المشتغلون من قطاع غزة في القطاع الخاص الوطني والقطاع الحكومي الوطني فإنهم يتوزعون حسب المهنة الرئيسية على النحو المبين في الجدول رقم 6 التالي:

جدول (6): نسب الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من قطاع غزة حسب المهنة الرئيسية والجنس والقطاع 1997

الرقم	المهنة الرئيسية	قطاع خاص وطني (%)		قطاع حكومة وطنية (%)	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
1	المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	2.1	4.0	4.0	5.9
2	المتخصصون	3.9	13.1	13.8	27.3
3	الفنيون والمتخصصون المساعدون	2.3	29.9	9.6	38.5
4	الكتبة	1.7	13.0	8.2	21.6
5	العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	23.7	15.2	49.2	4.8
6	العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	2.6	2.3	0.1	-
7	العاملون في الحرف وما إليها من المهن	40.0	19.7	3.0	0.2
8	مشغلوا الآلات ومجمعوها	8.8	0.5	2.2	-
9	المهن الأولية	16.8	2.1	9.5	1.5
10	غير مبين	0.12	0.2	0.14	0.1
العدد الإجمالي للمشتغلين		**51,498**	**2,809**	**41,088**	**5,758**

إن الاستخلاصات المتعلقة بتوزيع المشتغلين من قطاع غزة حسب المهنة الرئيسية في القطاعين الخاص والحكومي الوطنيين تكاد تكون نفسها التي تم استخلاصها بالعلاقة مع المشتغلين من الضفة الغربية، وأهمها باختصار:

1. إن المشتغلين الذكور في القطاع الخاص الوطني يتركزون في فئة المشتغلين بالحرف، بينما في القطاع الحكومي الوطني يتركزون في فئة المشتغلين في الخدمات، كما يلاحظ أن نسبة المشتغلين الذكور في المراتب العليا للسلم المهني في القطاع الحكومي الوطني أعلى بكثير من نظيرتها في القطاع الخاص الوطني، حيث بلغت 35.6% و8.3% في كل منهما على التوالي.

2. بالنسبة للإناث المشتغلات كانت أعلى نسبة سواءً في القطاع الخاص الوطني أم في القطاع الحكومي الوطني في فئة الفنيات والمتخصصات المساعدات، تليها في المرتبة الثانية فئة المشتغلات في الحرف بالعلاقة مع القطاع الخاص، بينما احتلت المرتبة الثانية فئة المتخصصات في القطاع الحكومي الوطني. كذلك إن معظم الإناث المشتغلات يعملن في المراتب العليا للسلم المهني، ففي القطاع الخاص الوطني بلغت نسبة الإناث المشتغلات في المجموعات المهنية الرئيسية الأربعة الأولى 60.0% مقابل أكثر من 93.0% في القطاع الحكومي الوطني.

أخيراً بالمقارنة بين المشتغلين موزعين حسب المنطقة والجنس والقطاع يمكن تسجيل الفروقات الملموسة التالية:

أ. في القطاع الخاص الوطني:

1. بلغت نسبة المشتغلين الذكور من الضفة الغربية في فئة المشتغلين في الحرف وما إليها من المهن 49.3% مقابل 56.8% للمشتغلين الذكور من قطاع غزة.
2. بلغت نسبة الإناث المشتغلات من الضفة الغربية من فئة الفنيات والمتخصصات المساعدات 16.6% مقابل 29.9% للإناث المشتغلات من قطاع غزة.
3. إن نسبة الإناث المشتغلات من الضفة الغربية من فئة المشتغلات في الحرف وما إليها من المهن بلغت 34.3% مقابل 19.7% للإناث المشتغلات من قطاع غزة.
4. إن نسبة الإناث المشتغلات من قطاع غزة في المراتب العليا للسلم المهني، أو في المجموعات المهنية الرئيسية الأربعة الأولى تتفوق بشكل ملحوظ على نظيرتها للإناث المشتغلات من الضفة الغربية حيث بلغت 60% و 41.6% لكل منهما على التوالي.

ب. في القطاع الحكومي الوطني :

1. بلغت نسبة الذكور المشتغلين من الضفة الغربية من فئة المشتغلين بالخدمات 28.2% مقابل 49.4% للمشتغلين الذكور من قطاع غزة.
2. تتفوق نسبة الذكور المشتغلين من الضفة الغربية في المراتب العليا للسلم المهني، أو في المجموعات المهنية الرئيسية الأربعة الأولى على نظيرتها للذكور المشتغلين من قطاع غزة. حيث بلغت 54.9% في الأولى مقابل 35.6% في الثانية.

5.3 توزيع المشتغلين حسب الحالة العملية والقطاع

بصفة عامة، وبصرف النظر عن القطاع الذي يعملون به يتوزع المشتغلون من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية بنسبة 75.2% لفئة المشتغلين بأجر، و15.4% لفئة المشتغلين لحسابهم، ونحو 6.0% أصحاب عمل، و3.0%

يعملون لدى الأسرة دون أجر، و0.3% غير مبين، و0.1% حالات أخرى كالعمل في الجمعيات الخيرية دون أجر، أو أي عمل تطوعي لدى الغير، والعمل لدى الغير دون أجر.

حسب المنطقة، فإن 73.2% من المشتغلين من الضفة الغربية هم عاملون بأجر، و16.5% يعملون لحسابهم، و6.4% أصحاب عمل، و3.4% يعملون لدى الأسرة دون اجر، و0.4% غير مبين، و0.1% حالات أخرى. أما حسب القطاع فإن جميع المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاع الحكومي هم تقريباً من المشتغلين بأجر. وفي القطاع الخاص شكل المشتغلون بأجر نحو 72.9%، يليهم في المرتبة الثانية العاملون لحسابهم، وشكلوا 15.5%، ثم أصحاب العمل بنسبة 8.7%، فالعاملون لدى الأسرة دون أجر بنسبة 2.6% و0.1% حالات أخرى، ومثلها غير مبين.

وبالنظر إلى توزيع المشتغلين حسب المنطقة والقطاع الوطني والحالة العملية، يلاحظ وجود فروقات بالعلاقة مع المشتغلين في القطاع الخاص الوطني، فعلى مستوى المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاع الخاص الوطني، فإنهم يتوزعون بنسبة 61.2% لفئة المشتغلين بأجر، و22.3% لفئة المشتغلين لحسابهم، و12.4% لفئة أصحاب العمل، و3.8% لفئة المشتغلين لدى الأسرة دون اجر، و0.2% حالات أخرى، و0.1% غير مبين.

ويتوزع المشتغلون من الضفة الغربية في القطاع الخاص الوطني بنسبة 61% للمشتغلين بأجر، و22.2% للمشتغلين لحسابهم، و12.5% لأصحاب العمل، و3.9% للمشتغلين لدى الأسرة دون أجر، و0.2% حالات أخرى، و0.1% غير مبين. أما المشتغلون من قطاع غزة في القطاع الخاص الوطني فإن 61.7% يعملون بأجر، و22.5% يعملون لحسابهم، و12.2% هم أصحاب عمل، و3.3% يعملون في مصلحة الأسرة بدون أجر، و0.2% حالات أخرى، و0.1% غير مبين.

يتضح من هذه البيانات أن توزيع المشتغلين من قطاع غزة في القطاع الخاص الوطني هو نفسه تقريباً بالمقارنة مع توزيع المشتغلين من الضفة الغربية في نفس القطاع، كذلك الحال بالنسبة لتوزيع المشتغلين في القطاع الحكومي الوطني.

إن الفروقات المشار إليها آنفاً لا سيما في نسبة المشتغلين بأجر في كل من القطاع الخاص بشكل عام من ناحية والقطاع الخاص الوطني من ناحية أخرى، فإنها ناتجة عن الإرتفاع الكبير في نسبة المشتغلين بأجر في إسرائيل والمستوطنات، من الأراضي الفلسطينية، والتي بلغت 93.0% في العـــام 1997، وتتوزع هذه النسبـــة بواقع 91.6% للمشتغلين بأجر من الضفة الغربية، و99.1% للمشتغلين بأجر من قطاع غزة. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة الفلسطينية ، التقرير السنوي 1997، ص 69).

6.7 توزيع المشتغلين بأجر حسب ساعات العمل والقطاع

تشير البيانات المتوفرة بهذا الخصوص إلى أن النسبة العظمى من المشتغلين (المستخدمين) بأجر (15 سنة فأكثر) داخل الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون 35 ساعة فأكثر في الأسبوع وشكلوا 89.4% في القطاع العام مقابل 84.2% في القطاع الخاص. ويصنف هؤلاء ضمن ما يعرف بالوظيفة الكاملة (المتفرغ) ويقصد بها الوظيفة التي يباشر الفرد فيها العمل 35 ساعة فأكثر خلال أسبوع اعتيادي، مع الأخذ بعين الإعتبار بعض المهن التي يكون فيها عدد ساعات العمل الاعتيادية أقل من 35 ساعة أسبوعياً، وفي هذه الحالة يعتبر عدد الساعات الاعتيادية للمهنة هو المعيار بكون الوظيفة كاملة.

وهناك 9.5% من مجموع المستخدمين بأجر في القطاع العام في الأراضي الفلسطينية يعملون (15–34) ساعة أسبوعياً، مقابل 13.7% في القطاع الخاص. ويصنف هؤلاء ضمن ما يعرف بالوظيفة الجزئية (غير متفرغ) وهي الوظيفة التي يباشر فيها الفرد عمله لأقل من 35 ساعة أسبوعياً ، إلا إذا كان عدد ساعات العمل الاعتيادية أقل من ذلك، وفي هذه الحالة تكون الوظيفة جزئية إذا كان عدد ساعات عمل الفرد أقل من عدد الساعات التي يباشر العاملون فيها العمل في هذه المهنة عادة. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1997، ص17).

أما النسبة الباقية فتمثل المستخدمين بأجر الذين يعملون (1–14) ساعة أسبوعياً، وشكلوا نحو 1.1% في القطاع العام و2.1% في القطاع الخاص. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 1997، بيانات غير منشورة).

7.3 معدلات الأجور

بداية نشير إلى أن المتاح لدينا من بيانات حول الأجور يتحصل في معدلات الأجور (النقدية) اليومية للمستخدمين بأجر. وقد تم التركيز على معدلات الأجور اليومية في كل من القطاع العام (حكومة وطنية+حكومةأجنبية) والقطاع الخاص (خاص وطني+خاص أجنبي) في داخل الأراضي الفلسطينية.

1.7.3 المعدل العام للأجور

بصفة عامة وبغض النظر عن مكان العمل (ضفة، غزة، إسرائيل، المستوطنات) والقطاع الذي يعملون فيه (خاص، حكومي، أخرى) بلغ المعدل العام للأجور النقدية اليومية للمشتغلين بأجر من الأراضي الفلسطينية (15 سنة فأكثر) 59.3 شيكل إسرائيلي وذلك في عام 1997، أو ما يعادل نحو 14.8 دولار أمريكي على أساس أن معدل سعر صرف الدولار يعادل بالمتوسط حوالي 3.5 شيكل إسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام المذكور (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، أيار 1998، ص29).

وحسب مكان العمل وبصرف النظر عن القطاع الذي يعملون فيه بلغ المعدل العام للأجرة اليومية للفلسطينيين المشتغلين بأجر في إسرائيل والمستوطنات 91.5 شيكل إسرائيلي، مقابل 51.7 شيكلاً للمشتغلين بأجر في الضفة الغربية، و43.6 شيكلاً للمشتغلين بأجر في قطاع غزة. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة الفلسطينية ، التقرير السنوي 1997، ص 86).

يتضح مما تقدم أن المعدل العام للأجرة اليومية للمشتغلين معلومي الأجر في إسرائيل والمستوطنات يزيد عن نظيره للمشتغلين بأجر في الضفة الغربية بحوالي 77.0%، بينما يزيد بنسبة 110.0% عن نظيره للمشتغلين بأجر في قطاع غزة. أما المعدل العام للأجرة اليومية للمشتغلين بأجر في داخل الضفة فإنه يزيد بنسبة 18.6% عن نظيره للمشتغلين بأجر في قطاع غزة.

أما معدلات اجور المشتغلين بأجر في داخل الأراضي الفلسطينية فإنها تتوزع حسب المنطقة والجنس والقطاع كما في الجدول التالي رقم 7:

جدول (7): معدلات الأجور اليومية للمشتغلين بأجر (15 سنة فأكثر) داخل الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القطاع والمنطقة والجنس 1997 (بالشيكل الإسرائيلي)

المنطقة والجنس	القطاع	
	القطاع العام (1)	القطاع الخاص (2)
الضفة الغربية	**50.3**	**51.7**
ذكور	51.3	55.3
إناث	46.5	32.3
قطاع غزة	**45.6**	**35.7**
ذكور	46.2	36.2
إناث	41.1	29.4
الأراضي الفلسطينية	**48.0**	**46.9**
ذكور	48.7	49.1
إناث	44.8	31.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 1997، (بيانات غير منشورة).
(1) يشمل: حكومة وطنية+حكومة أجنبية. (2) يشمل: قطاع خاص وطني+قطاع خاص أجنبي.

يتضح من بيانات الجدول رقم 7 ما يلي:

أ. على مستوى الأراضي الفلسطينية

1. إن معدلات أجور الذكور المشتغلين في القطاع العام تزيد عن نظيرتها للإناث بنسبة 8.7%، بينما تزيد معدلات أجور الذكور المشتغلين في القطاع الخاص عن نظيرتهـــا للإناث المشتغلات في القطاع الخاص بنسبة أكبر بكثير حيث بلغـــت 47.0%.

2. إن معدلات أجور الذكور المشتغلين في القطاع العام تقترب جداً من نظيرتها للذكور المشتغلين في القطاع الخاص، حيث كانت معدلات أجور المشتغلين الذكور في القطاع الخاص تزيد بنسبة بلغت أقل من 1.0 %. أما معدل أجور الإناث المشتغلات في القطاع العام فإنه يفوق نظيره للإناث المشتغلات في القطاع الخاص وبنسبة ملموسة بلغت 40.4%.

3. إن المعدل العام لأجور المشتغلين (كلا الجنسين) في القطاع العام يزيد عن نظيره للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص بنسبة 2.3%.

ب. على صعيد الضفة الغربية

1. إن معدل الأجور اليومية للذكور المشتغلين في القطاع العام يزيد عن نظيره للإناث بنسبة 10.3%، بينما في القطاع الخاص يزيد لصالح الذكور، بفارق ملموس بلغت نسبته 71.2%.

2. إن معدل أجور الإناث المشتغلات في القطاع العام يزيد عن معدل أجور الإناث في القطاع الخاص بنسبة ملموسة بلغت نحو 44.0%. أما معدل أجور الذكور المشتغلين في القطاع الخاص فإنه يزيد عن معدل أجور الذكور المشتغلين في القطاع العام لكن بنسبة قليلة بلغت 7.8% فقط.

3. إن المعدل العام لأجور المشتغلين (كلا الجنسين) في القطاع الخاص يزيد عن نظيره للمشتغلين في القطاع العام، ولكن بنسبة ضئيلة بلغت 2.9% فقط.

ج. على صعيد قطاع غزة

1. في القطاع العام يزيد معدل أجور الذكور عن معدل أجور الإناث بنسبة 12.8%، بينما نسبة الزيادة في القطاع الخاص بلغت 23.1% لصالح الذكور.

2. إن معدلات أجور الذكور المشتغلين بأجر في القطاع العام تزيد عن نظيرتها للذكور المشتغلين بأجر في القطاع الخاص بنسبة ملحوظة بلغت 27.6%. كما أن معدلات أجور الإناث المشتغلات في القطاع العام تزيد بنسبة 39.8% عن معدلات أجور الإناث المشتغلات في القطاع الخاص.

3. أما معدل أجور المشتغلين (كلا الجنسين) في القطاع العام فهو أعلى من نظيره للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص وبنسبة بلغت 27.7%.

د. مقارنة معدلات الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة

1. إن المعدل العام لأجور المشتغلين بأجر (كلا الجنسين) في القطاع العام في الضفة الغربية يزيد عن نظيره للمشتغلين في القطاع العام في قطاع غزة بنسبة 10.3%. بينما معدل أجور المشتغلين بأجر (كلا الجنسين) في القطاع الخاص في الضفة الغربية يزيد بنسبة 44.8% عن نظيره للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص في قطاع غزة.

2. أما معدل أجور الذكور المشتغلين في القطاع العام في الضفة الغربية فيزيد بنسبة 11.0% عن نظيره للذكور المشتغلين في القطاع العام في قطاع غزة. كما أن معدل أجور الإناث المشتغلات في القطاع العام في الضفة الغربية يزيد بنسبة 13.1% عن نظيره للإناث المشتغلات في القطاع العام في قطاع غزة.

3. أما معدل أجور الذكور المشتغلين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية فإنه يزيد بنسبة كبيرة بلغت 52.8% عن نظيره للذكور المشتغلين في القطاع الخاص في قطاع غزة. كذلك فإن معدل أجور الإناث المشتغلات بأجر في هذا القطاع في الضفة الغربية يزيد عن نظيره للإناث المشتغلات بأجر في قطاع غزة وإن كان بنسبة أقل بلغت 9.9%.

نستخلص مما تقدم ما يلي:

1. إن معدلات أجور المشتغلين (كلا الجنسين) في الضفة الغربية أعلى من نظيرتها للمشتغلين بأجر في قطاع غزة، سواء في القطاع الخاص أم القطاع العام. إلا أن الفجوة في معدلات الأجور في القطاع

الخاص بين الضفة الغربية وقطاع غزة كانت أكبر حيث بلغت 44.8% مقابل 10.3% لفجوة الأجور في القطاع العام.

2. إن الفجوة في معدلات أجور الذكور والإناث المشتغلين بأجر في القطاع الخاص هي أعلى بكثير من الفجوة الموجودة في معدلات أجور الذكور والإناث المشتغلين في القطاع العام، ويصدق ذلك سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة أم على مستوى الأراضي الفلسطينية. ومعنى ذلك أن القطاع العام (الحكومي) الفلسطيني يتفوق على القطاع الخاص في مجال التقريب بين معدلات الأجور المدفوعة للذكور والإناث. ولعل ذلك يعود أساساً إلى الاختلاف الجوهري في هدف كل من القطاع العام والقطاع الخاص والذي يتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن بالنسبة للقطاع الخاص، بينما في العادة يتحول الربح إلى معيار للكفاءة في القطاع العام.

3. إن معدل أجور الإناث المشتغلات في القطاع العام سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة يزيد بشكل ملحوظ عن معدل أجور الإناث المشتغلات بأجر في القطاع الخاص. كذلك يزيد معدل أجور الذكور المشتغلين في القطاع العام في قطاع غزة بنسبة ملحوظة عن نظيره للذكور المشتغلين بأجر في القطاع الخاص في قطاع غزة. أما معدل أجور الذكور المشتغلين في القطاع العام في الضفة الغربية فإنه يقل بنسبة ضئيلة عن معدل أجور الذكور المشتغلين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية. وبالنظر إلى المعدل العام لأجور المشتغلين بأجر (كلا الجنسين) في القطاع الخاص في الضفة الغربية، نجده يزيد بنسبة 2.9% عن المعدل العام لأجور المشتغلين في القطاع العام في الضفة الغربية. والملفت للإنتباه في قطاع غزة أن المعدل العام لأجور المشتغلين (كلا الجنسين) في القطاع العام يزيد بنسبة ملموسة بلغت 27.7% عن نظيره للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص، وبذلك يتفوق القطاع العام الفلسطيني مرة أخرى على القطاع الخاص من حيث معدلات الأجور المدفوعة.

2.7.3 معدلات الأجور حسب فئات العمر والقطاع

إن معدلات أجور المشتغلين (كلا الجنسين) بصفة عامة سواءً في القطاع الخاص أم في القطاع العام في الأراضي الفلسطينية هي في علاقة طردية (موجبة) مع فئات العمر، حيث يزداد معدل الأجور اليومية كلما إزدادت فئات أعمار المشتغلين بأجر، وربما يعود ذلك إلى تراكم الخبرة والكفاءة مع تزايد العمر فضلاً عن العلاوات السنوية التي تزداد مع زيادة عدد سنوات العمل. فعلى مستوى الأراضي الفلسطينية كان أقل معدل للأجور في فئة العمر (15–24) سنة، وبلغ 39.3 شيكلاً للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص، بينما كان أعلاها في فئة العمر (45–54) سنة، وبلغ 62.5 شيكلاً للمشتغلين في القطاع العام مقابل 58.4 شيكلاً للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص.

وفي الضفة الغربية كان أقل معدل للأجور في الفئة العمرية (15–24) سنة، حيث بلغ 34.9 شيكلاً للمشتغلين في القطاع العام و43.8 شيكلاً للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص. بينما كان أعلى معدل للأجور في فئة العمر (45–54) سنة، وبلغ 62.8 شيكلاً للمشتغلين في القطاع العام مقابل 66.5 شيكل للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص.

كذلك في قطاع غزة كان أقل معدل للأجور في الفئة العمرية (15–24) سنة، وبلغ 34.1 شيكلاً بالنسبة للمشتغلين في القطاع العام مقابل 29.9 شيكلاً للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص. أما أعلى معدل للأجور فكان أيضاً في الفئة

العمرية (45–54) سنة وبلغ 62.1 شيكلاً للمشتغلين في القطاع العام، في حين كان أعلى معدل لأجور المشتغلين بأجر في القطاع الخاص في فئة العمر (35–44) سنة وبلغ 44.3 شيكلاً.

3.7.3 معدلات الأجور حسب النشاط الاقتصادي والقطاع

تتفاوت معدلات الأجور من نشاط اقتصادي لآخر، كما تختلف حسب مكان العمل والقطاع الذي يعملون فيه (عام، خاص). ويتضح من البيانات المتوفرة بهذا الخصوص ما يلي:

1. في القطاع العام بلغ معدل الأجور اليومية في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في الضفة الغربية 50.1 شيكلاً مقابل 45.4 شيكلاً في نفس الأنشطة الإقتصادية في قطاع غزة. أما معدلات أجور المشتغلين في الأنشطة الإقتصادية الأخرى التابعة للقطاع العام فإنها غير متوفرة وذلك نظراً لأنه لا يوجد عدد كافٍ من المشاهدات.
2. في القطاع الخاص، كان أعلى معدل لأجور المشتغلين بأجر في الضفة الغربية في نشاط البناء والتشييد، وبلغ 64.3 شيكلاً يليه في المرتبة الثانية معدل الأجور في أنشطة النقل والتخزين والإتصالات، وبلغ 62.3 شيكلاً، أما أقلها فكان في الزراعة والصيد والحراجة وبلغ 41.4 شيكلاً. وفي قطاع غزة كان أعلى معدل للأجور في القطاع الخاص في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، وبلغ 40.3 شيكلاً، يليه في المرتبة الثانية معدل أجور المشتغلين بأجر في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، وبلغ 41.3 شيكلاً، ثم في المرتبة الثالثة معدل الأجور في البناء والتشييد، وبلغ 38.2 شيكلاً، أما أقلها فكان 29.5 شيكلاً في الزراعة والصيد والحراجة.

إن إختلاف معدلات الأجور في الأنشطة الاقتصادية المختلفة هو انعكاس لتباين ظروف العرض والطلب على قوة العمل، واختلاف ظروف العمل ونوعه، والمؤهلات التي يتطلبها العمل، أو العملية الإنتاجية في أنشطة الاقتصاد المختلفة.

على صعيد الفلسطينيين المشتغلين بأجر في إسرائيل والمستوطنات يلاحظ أن معدلات الأجور وفي جميع الأنشطة الاقتصادية هي اعلى بكثير من نظيرتها للمشتغلين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بلغ المعدل العام لأجور الفلسطينيين المشتغلين بأجر (كلا الجنسين) في إسرائيل والمستوطنات 91.5 شيكلاً، ويتوزع حسب النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

101.7 شيكل في البناء والتشييد، 91.3 شيكلاً في أنشطة النقل والتخزين والإتصالات، 89.5 شيكلاً في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، 85.5 شيكل في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، 82.0 شيكلاً في الصناعة، 57.6 شيكلاً في الزراعة. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1997، ص85).

4.7.3 معدلات الأجور حسب المهنة الرئيسية والقطاع

تشير بيانات معدلات أجور المشتغلين بأجر في داخل الأراضي الفلسطينية والموزعة حسب المهنة الرئيسية إلى وجود تباين في معدلات الأجور في المهن الرئيسية المختلفة، وهذا أمر طبيعي، يعود إ لى إختلاف نوع المهنة، والمؤهلات المطلوبة للعمل في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن اختلاف ظروف العرض والطلب في أسواق المهن المختلفة. وفيما يلي معدلات أجور المشتغلين بأجر موزعة حسب المنطقة والمهنة الرئيسية والقطاع الذي يعملون فيه (حكومي، خاص).

أ. على مستوى الأراضي الفلسطينية

1. في القطاع العام، كان أعلى معدل للأجور في فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا، وبلغ 82.7 شيكل، وفي المرتبة الثانية جاء معدل أجور الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة ، وبلغ 52.0 شيكل. أما معدلات الأجور في المجموعات المهنية الرئيسية الأخرى فقد كانت أقل من المعدل العام للأجور اليومية في القطاع العام (الحكومي) في داخل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، والبالغ 48.0 شيكل، حيث بلغت 44.7 شيكل في فئة مشغلي الآلات ومجمعيها، و 39.4 شيكل في فئة العاملين في الحرف وما إليها من المهن، و 36.6 شيكل في فئة عمال الخدمات والباعة في الأسواق، و 36.3 شيكل وهو أقلها في فئة المهن الأولية.
2. في القطاع الخاص، كان أيضاً أعلى معدل للأجور في فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا، وبلغ 75.4 شيكل وهو ما يزيد بنسبة 60.8% عن المعدل العام للأجور اليومية في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية والبالغ 46.9 شيكل. وجاء في المرتبة الثانية معدل الأجور في فئة مشغلي الآلات ومجمعيها، وبلغ 57.2 شيكل. ثم جاء في المرتبة الثالثة معدل أجور فئة الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة وبلغ 51.7 شيكل. بينما كانت معدلات باقي الفئات المهنية الرئيسية أقل من المعدل العام لأجور المشتغلين بأجر في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ 43.9 شيكل في فئة العاملين في الحرف وما إليها من المهن، ومثلها أيضاً (أي 43.9 شيكل) في فئة المهن الأولية، ثم أخيراً جاء معدل الأجور في فئة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق، وبلغ 42.5 شيكل.

ب. على صعيد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة

تتوزع معدلات أجور المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب المهنة الرئيسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو المبين في الجدول التالي رقم 8:

جدول (8): معدلات الأجور اليومية للمشتغلين بأجر (15 سنة فأكثر) داخل الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة الرئيسية والقطاع 1997 (بالشيكل الإسرائيلي)

المهنة الرئيسية	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	83.6	80.4	80.9	-
الفنيون والمتخصصون المساعدون والكتبة	52.7	54.0	51.2	44.4
العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	36.6	46.1	36.5	32.4
العمال المهرة في الزراعة والصيد	-	-	-	-
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	43.0	48.1	35.9	35.1
مشغلوالآلات ومجمعوها	48.8	61.9	39.3	40.2
المهن الأولية	40.5	50.1	31.4	31.7

ملاحظة: الإشارة (-) تعني أنه لا يوجد عدد كافي من المشاهدات.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة للعام 1997، بيانات غير منشورة.

يتضح من بيانات الجدول رقم (8) ما يلي:

1. إن معدلات الأجور بصفة عامة تأخذ بالتناقص مع الانتقال من المراتب العليا باتجاه المراتب الدنيا في السلم المهني، حيث بلغ أعلى معدل للأجور اليومية لدى فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا، بينما بلغ أقلها في فئة المهن الأولية. وينطبق ذلك على المشتغلين بأجر موزعين حسب المهنة الرئيسية في الضفة الغربية، وكذلك في قطاع غزة، سواء كانوا يعملون في القطاع الخاص أم في القطاع العام. إن هذه الظاهرة قد تعود إلى كون العاملين في المراتب العليا للسلم المهني مثل المشرعين وموظفي الإدارة العليا، والفنيين، والمتخصصين ومساعديهم، والكتبة هم من ذوي التحصيل التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى)، أو أن عدد سنوات دراستهم 13 سنة فأكثر، في حين أن المهن الدنيا في السلم المهني لا تتطلب في الغالب مؤهلاً تعليمياً عالياً كما هو الحال مثلاً لدى فئة أصحاب الحرف والمهن الأولية.

2. إستكمالاً للملاحظة الأولى، فإن معدلات أجور المشتغلين بأجر موزعين حسب المهنة الرئيسية، هي في أعلى مستوياتها لدى فئة العاملين في مجال الإدارة، ثم تنخفض في فئة العاملين في مجال التداول والتوزيع حتى يصبح أقلها لدى فئة عمال الإنتاج.

3. في الضفة الغربية كانت معدلات الأجور في القطاع الخاص في جميع المهن الرئيسية (عدا فئة المشرعين وموظفي الإدارة العليا) أعلى من معدلات أجور المشتغلين في القطاع العام. بينما في قطاع غزة كانت معدلات أجور المشتغلين في القطاع العام في ثلاث مجموعات مهنية رئيسية أعلى من نظيرتها في القطاع الخاص، وهي تتقارب في مجموعتين مهنيتين (مشغلو الآلات ومجمعوها، فئة المهن الأولية).

الفصل الرابع

الواقع الأسري وظروف السكن ومدى توفر السلع المعمرة

1.5 الواقع الأسري

من حيث عدد أفراد الأسرة للمشتغلين الفلسطينيين من الضفة الغربية فإنهم يتوزعون كما يلي: 1.3% من المشتغلين كان عدد أفراد أسرهم فرداً واحداً في القطاعين الخاص والقطاع الحكومي، بينما كانت النسبة للذين بلغ عدد أفراد أسرهم فرداً واحداً في قطاع غزة 0.7%، أما من بلغ عدد أفراد أسرهم 2 فكانت نسبتهم في الضفة الغربية 7.8% مقابل 5.6% في قطاع غزة، وبلغت نسبة المشتغلين الذين بلغ عدد أفراد أسرهم 3 أفراد في الضفة الغربية 8.3%، مقابل 6.6% في قطاع غزة، وبلغت هذه النسبة للمشتغلين الذين عدد أفراد أسرهم أربعة أفراد في الضفة الغربية 11.5%، مقابل 8.7% في قطاع غزة، أما المشتغلون الذين عدد أفراد أسرهم 5 أفراد فقد كانت نسبتهم في الضفة الغربية 13.9%، مقابل 10.7 في قطاع غزة، أما من بلغ عدد أفراد أسرهم ستة أفراد فقد بلغت نسبتهم في الضفة الغربية 14.6%، مقابل 12.5% في قطاع غزة، وبلغت نسبة المشتغلين الذين عدد أفراد أسرهم سبعة أفراد 12.3% في الضفة الغربية، مقابل 12.4% في قطاع غزة، وكانت النسبة للذين بلغ عدد أفراد أسرهم ثمانية أفراد 9.9% في الضفة الغربية، مقابل 11.3% في قطاع غزة، أما الذين عدد أفراد أسرهم تسعة أفراد فقد بلغت نسبتهم في الضفة الغربية 7.4%، مقابل 9.5% في قطاع غزة، وكانت هذه النسبة للمشتغلين الذين بلغ عدد أفراد أسرهم عشرة أفراد في الضفة الغربية 5.1%، مقابل 7.5% في قطاع غزة، بينما بلغت نسبة المشتغلين الذين عدد أفراد أسرهم أحد عشر فرداً في الضفة الغربية 7.9% من مجمل المشتغلين من الضفة الغربية، مقابل 14.2% في قطاع غزة.

ولو قمنا بنظرة عامة إلى كافة فئات أعداد أفراد الأسر للمشتغلين الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لوجدنا أن نسبة المشتغلين الذين بلغ عدد أفراد أسرهم من (1–6) في الضفة الغربية تبدأ بالتزايد مع زيادة عدد أفراد الأسرة فرداً واحداً حتى تبلغ نسبتها العظمى عند عدد أفراد الأسرة للمشتغل ستة أفراد، ثم تبدأ هذه النسبة بالتراجع عندما يبلغ عدد أفراد، أسرة المشتغل سبعة أفراد، وتستمر في التراجع حتى يبلغ عدد أفراد أسرة المشتغل عشرة، وتعود للارتفاع من جديد عندما يكون عدد أفراد أسرة المشتغل أحد عشر فرداً فأكثر، ولكن بزيادة بسيطة، وهو ما يتضح في الشكل 4:

شكل (4): التوزيع النسبي للمشتغلين الفلسطينيين من الضفة الغربية حسب عدد أفراد أسرة المشتغل 1997

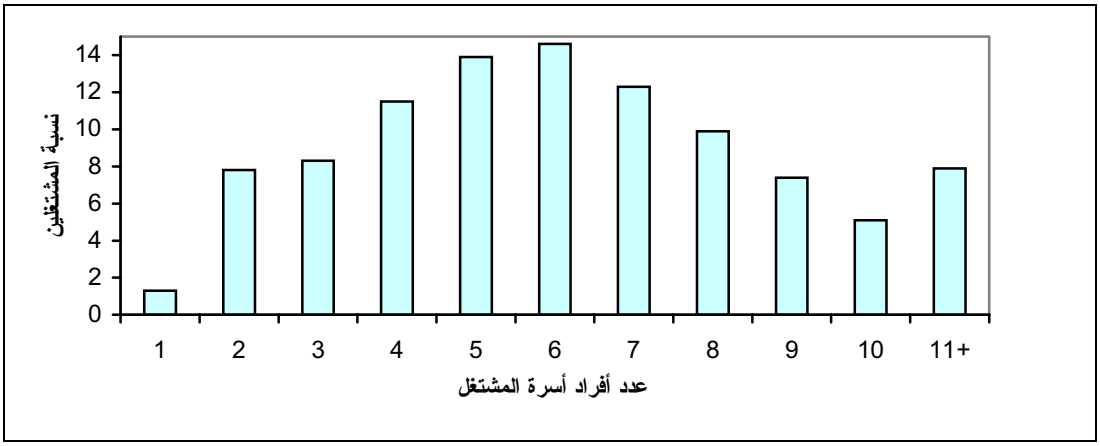

أما في قطاع غزة فإن هذه القراءة تشبه نظيرتها في الضفة الغربية إلى حد كبير، ولكن نلاحظ أن النسب لعدد أفراد أسر المشتغلين من (1–6) أفراد هي في زيادة ولكن بوتيرة اقل من نظيرتها في الضفة الغربية، أما أسر المشتغلين التي عدد أفرادها سبعة وحتى عشرة فإن هذه النسب تبدأ بالتراجع ولكنها تظل نسباً اكبر من مثيلاتها في الضفة الغربية فهي تبدأ من 12.5% وتنتهي عند 7.5%، ثم تعود للإرتفاع بشكل كبير من جديد عند المشتغلين الذين عدد أفراد أسرهم أحد عشر فرداً فأكثر، ويظهر ذلك جلياً من الشكل رقم2، ص40.

وعند جمع كافة النسب للمشتغلين الذين يتراوح عدد أفراد أسرهم بين فردٍ واحدٍ إلى ستة أفراد في الضفة الغربية فنجد أنها تشكل معاً 57.4% من مجموع المشتغلين من الضفة الغربية مقابل 44.8% للمشتغلين من قطاع غزة لنفس الفئات، أما مجموع النسب الباقية للمشتغلين الذين يتراوح عدد أفراد أسرهم من سبعة أفراد وحتى أحد عشر فرداً فكان 42.6% في الضفة الغربية مقابل 55.2% في قطاع غزة.

وهذا يعتبر طبيعياً إذا ما أخذنا بعين الإعتبار معدل الخصوبة المرتفع في قطاع غزة مقارنة بمعدل أقل بعض الشيء في الضفة الغربية، أي أن معدل النمو السكاني أكبر في قطاع غزة منه في الضفة الغربية.

شكل(5): التوزيع النسبي للمشتغلين الفلسطينيين من قطاع غزة حسب عدد أفراد أسرة المشتغل 1997

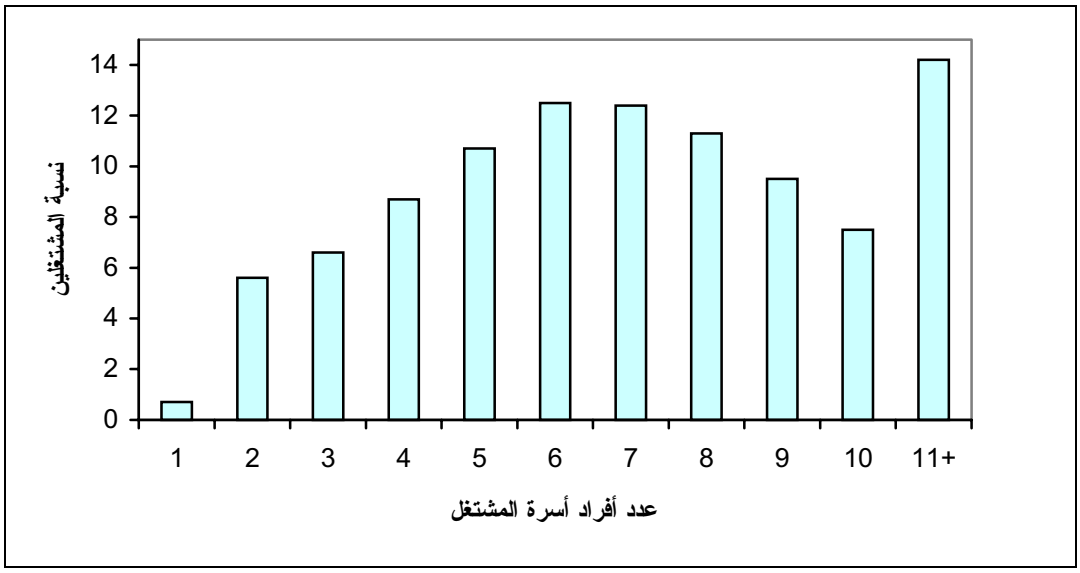

حسب القطاع كانت نسبة المشتغلين الذين عدد أفراد أسرهم ستة في كافة الأراضي الفلسطينية هي الفئة المهيمنة في كافة القطاعات، فكانت نسبة المشتغلين الذين بلغ عدد أفراد أسرهم ستة في القطاع الخاص 14.2% من مجمل المشتغلين في هذا القطاع، مقابل 13.8% في القطاع الحكومي وهي نسب تفوق بقية الفئات، وجاء في المرتبة الثانية المشتغلون الذين عدد أفراد أسرهم خمسة في كلا القطاعين الخاص والعام، ففي القطاع الخاص كانت نسبتهم 13.3% مقابل 12.9% في القطاع الحكومي، ثم جاء في المرتبة الثالثة المشتغلون الذين عدد أفراد أسرهم سبعة حيث بلغت نسبتهم في القطاع الخاص 12.5% من مجمل المشتغلين في هذا القطاع مقابل 12.4% في القطاع الحكومي.

2.4 ظروف السكن

بالنظر إلى ظروف السكن لأسر المشتغلين الفلسطينيين على مستوى المنطقة والقطاع من حيث عدد الغرف المتوفرة لأسرهم، نلاحظ أن النسبة الأكبر كانت للمشتغلين الذين يتوفر لأسرهم أقل من ثلاث غرف على مستوى الأراضي الفلسطينية في كافة القطاعات ولكلا الجنسين وبلغت 37.1%، وجاء في المرتبة الثانية المشتغلون الذين يتوفر لأسرهم أقل من غرفتين وكانت نسبتهم 25.8% من مجمل المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، وفي المرتبة الثالثة جاء المشتغلون الذين يتوفر لأسرهم أقل من أربع غرف وبلغت نسبتهم 20.2%، وفي المرتبة الرابعة المشتغلون الذين يتوفر لأسرهم أقل من خمس غرف وبلغت نسبتهم 8.4%، ثم في المرتبة الخامسة جاء المشتغلون الذين يتوفر لأسرهم خمس غرف فأكثر وكانت نسبتهم 7.4%، أما النسبة المتبقية وبلغت 1.01% فكانت للذين عدد الغرف المتوفرة لأسرهم أقل من غرفة واحدة.

مما سبق نلاحظ أن هناك تفوقاً لصالح المشتغلين في القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) من حيث توفر ظروف سكنية أفضل تمثلت هنا في عدد الغرف المتوفرة لأسر المشتغلين، فكانت النسب أعلى في القطاع الخاص للمشتغلين الذين يتوفر لأسرهم عدد أكبر من الغرف السكنية بشكل أكبر من القطاع الحكومي.
أما عند المقارنة على مستوى المنطقة والقطاع فإننا نستنتج نفس الترتيب السابق في التوزيع حسب المنطقة.

3.4 مدى توفر السلع المعمرة لأسر المشتغلين:

إستكمالاً لدراسة ظروف المشتغلين الفلسطينيين في القطاعين الخاص والعام تأتي دراسة مدى توفر السلع المعمرة مثل (سيارة خصوصية، ثلاجة كهربائية، سخان شمسي، تدفئة مركزية، مكتبة منزلية، طباخ غاز، غسالة ملابس، تلفزيون، فيديو، كمبيوتر، خط هاتف). فعلى مستوى الجنس والمنطقة كانت نسبة المشتغلين الذكور في كلا القطاعين الخاص والحكومي من الضفة الغربية الذين يتوفر لأسرهم سيارة خصوصية والذين أجابوا بنعم عند السؤال عن توفر السلع المعمرة 26.84%، مقابل 18.8% للمشتغلين الذكور من قطاع غزة، بينما بلغت نسبة الذكور المشتغلين من الضفة الغربية والذين يتوفر لديهم ثلاجة كهربائية 83.5%، مقابل 82.7% في قطاع غزة، أما الذين يتوفر لأسرهم سخان شمسي فبلغت نسبتهم 57.6% للمشتغلين الذكور من الضفة الغربية مقابل 73.9% للمشتغلين الذكور من قطاع غزة، أما بقية النسب فتتوزع على المشتغلين الذكور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كما في الجدول رقم 9 التالي:

جدول (9): نسب المشتغلين الذكور من الضفة الغربية وقطاع غزة والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة 1997

السلعة المعمرة	المشتغلين الذكور	
	الضفة الغربية (%)	قطاع غزة (%)
سيارة خصوصية	26.8	18.8
ثلاجة كهربائية	83.5	82.7
سخان شمسي	57.6	73.9
تدفئة مركزية	2.1	0.6
مكتبة منزلية	16.9	12.0
طباخ غاز	97.6	98.0
غسالة ملابس	76.3	81.0

جدول 9 (تابع): نسب المشتغلين الذكور من الضفة الغربية وقطاع غزة والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة 1997

السلعة المعمرة	المشتغلون الذكور	
	الضفة الغربية (%)	قطاع غزة (%)
تلفزيون	89.4	86.4
فيديو	16.2	11.9
كمبيوتر	5.2	3.1
خط هاتف	20.5	20.1

يلاحظ من هذا الجدول أن السلع المعمرة متوفرة للمشتغلين الذكور من الضفة الغربية بنسب أعلى من المشتغلين الذكور من قطاع غزة، باستثناء السلع المعمرة التالية والتي كانت النسب فيها أعلى لصالح المشتغلين الذكور من قطاع غزة وهي: (سخان شمسي، طباخ غاز، غسالة ملابس) أما بقية السلع فقد كان التفوق فيها لصالح المشتغلين الذكور من الضفة الغربية مما يدلل على أن توفر السلع المعمرة لهم ولعائلاتهم هو أعلى من نظرائهم في قطاع غزة.

أما المشتغلات الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة فقد كانت نسب توفر السلع المعمرة لديهن موزعة كما في الجدول رقم 10:

جدول (10): نسب المشتغلات من الضفة الغربية وقطاع غزة واللواتي تتوفر لديهن السلع المعمرة

السلعة المعمرة	المشتغلات الإناث	
	الضفة الغربية (%)	قطاع غزة (%)
سيارة خصوصية	11.5	8.6
ثلاجة كهربائية	81.9	80.0
سخان شمسي	54.9	67.1
تدفئة مركزية	2.7	0.7
مكتبة منزلية	20.5	21.2
طباخ غاز	96.2	95.1
غسالة ملابس	65.9	72.6
تلفزيون	80.6	80.4
فيديو	13.9	13.5
كمبيوتر	5.5	5.2
خط هاتف	23.8	26.4

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب المشتغلات الإناث واللاتي يتوفر لهن سلع معمرة من قطاع غزة هي أعلى من نظيراتها للذكور المشتغلين من قطاع غزة، في حين كانت نسب المشتغلات الإناث من الضفة الغربية واللاتي تتوفر لديهن سلع معمرة هي أقل من نظيراتها للذكور المشتغلين من الضفة الغربية. ولكن بشكل عام يلاحظ أن مستوى توفر

السلع المعمرة سواء للمشتغلين الذكور أم المشتغلات الإناث من الضفة الغربية أعلى منه للمشتغلين الذكور والإناث من قطاع غزة.

من ناحية أخرى أظهرت النتائج أن مدى توفر السلع المعمرة للمشتغلين الذكور من الضفة الغربية في القطاع الحكومي حققت نسباً أعلى لمعظم السلع المعمرة، باستثناء (سيارة خصوصية، فيديو) حيث كانت النسب فيها أعلى لصالح المشتغلين الذكور في القطاع الخاص. وكانت النسب لمدى توفر السلع المعمرة للمشتغلين الذكور من الضفة الغربية وقطاع غزة في القطاعين العام والخاص بشكل تفصيلي كما في الجدول رقم 11:

جدول (11): نسب توفر السلع المعمرة للمشتغلين الفلسطينيين الذكور حسب القطاع والمنطقة 1997

السلعة المعمرة	الضفة الغربية (%)		قطاع غزة (%)	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
سيارة خصوصية	28.7	28.0	18.0	20
ثلاجة كهربائية	83.9	86.7	83.2	84.7
حمام شمسي	58.7	58.7	75.1	72.8
تدفئة مركزية	2.6	1.7	0.7	0.7
مكتبة منزلية	14.9	32.0	9.0	18.2
طباخ غاز	97.8	98.1	98.2	98.4
غسالة ملابس	77.1	80.5	82.3	82.5
تلفزيون	90.0	90.8	87.0	88.2
فيديو	18.1	15.6	12.5	12.7
جهاز كمبيوتر	5.4	7.7	2.7	4.2
خط هاتف	21.5	24.4	19.1	24.3

مما سبق يظهر لدينا تفوقاً لصالح المشتغلين الذكور في القطاع الحكومي من حيث توفر السلع المعمرة (الأساسية)، وكان ذلك على مستوى المنطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث كانت النسب أعلى لصالح المشتغلين الذكور من الضفة الغربية في القطاع العام، كذلك كانت في قطاع غزة أعلى لصالح المشتغلين الذكور في القطاع العام، لكن في القطاع العام كانت النسب أعلى لصالح المشتغلين من الضفة الغربية مقارنة بالمشتغلين من قطاع غزة في القطاع العام. كذلك يندرج هذا الوصف على المشتغلين في القطاع الخاص من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما على مستوى المشتغلات الإناث في كل من القطاعين الحكومي والخاص فقد كانت النسب كما في الجدول رقم 12:

جدول (12): نسب توفر السلع المعمرة للمشتغلات الفلسطينيات حسب القطاع والمنطقة 1997

السلعة المعمرة	الضفة الغربية (%)		قطاع غزة (%)	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
سيارة خصوصية	12.1	17.0	6.5	11.4
ثلاجة كهربائية	85.3	88.9	70.3	86.7
حمام شمسي	54.4	60.9	59.3	68.8
تدفئة مركزية	2.5	4.2	0.0	0.1
مكتبة منزلية	18.1	34.2	15.9	23.7
طباخ غاز	96.4	98.1	91.5	97.7
غسالة ملابس	67.1	80.3	60.2	80.5
تلفزيون	83.8	89.3	73.6	85.1
فيديو	16.4	17.4	8.9	15.9
جهاز كمبيوتر	6.7	7.6	2.4	6.2
خط هاتف	25.0	37.4	17.5	36.0

وهكذا يتضح أن هناك تفوقاً لصالح المشتغلات الإناث في القطاع الحكومي من حيث توفر السلع المعمرة (الأساسية)، وكان ذلك على مستوى المنطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث كانت النسب أعلى لصالح المشتغلات الإناث من الضفة الغربية في القطاع العام، كذلك في قطاع غزة فقد كانت أعلى لصالح القطاع العام ايضاً.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

تتلخص أهم الاستنتاجات فيما يلي:

1. انخفاض نسبة الإناث المشتغلات. وبلغت 10.4% فقط من مجموع الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في عام 1997. وبلغت في الضفة الغربية 11.6%، مقابل 7.9% في قطاع غزة. وعلى صعيد القطاع الذي يعملن فيه بلغت نسبة الإناث المشتغلات من الضفة الغربية في القطاع الخاص الوطني 10.3%، مقابل 5.2% للإناث المشتغلات من قطاع غزة. بينما بلغت نسبة الإناث المشتغلات من الضفة الغربية في القطاع الحكومي الوطني 24.9%، مقابل 12.3% للإناث المشتغلات من قطاع غزة.

2. الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في توفير فرص العمل لعدد كبير من قوة العمل الفلسطينية، حيث تبين أن 19.3% من الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في عام 1997 كانوا يعملون في داخل إسرائيل بالإضافة إلى 2.2% منهم يعملون في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. إن نسبة المشتغلين من قطاع غزة في القطاع الحكومي الوطني بلغت نحو ضعف نسبة المشتغلين من الضفة الغربية في هذا القطاع حيث بلغت لكل منهما 30.8% و 15.1% على التوالي. ولذلك دلالات إقتصادية هامة من حيث قدرة القطاع الخاص الوطني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث خلق فرص العمل واستيعاب الأيدي العاملة الجديدة. وبصفة عامة بلغت نسبة المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاع الخاص الوطني 41.1%، بينما بلغت نسبة المشتغلين من قطاع غزة في القطاع الخاص الوطني 35.7%، مقابل 43.5% للمشتغلين من الضفة الغربية. وهو ما يعني أن القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص الفلسطيني للأيدي العاملة لا تزال محدودة نسبياً. هذا في الوقت الذي يعاني فيه القطاع الحكومي الفلسطيني من التضخم الوظيفي لدرجة البطالة المقنعة.

4. إن غالبية الإناث المشتغلات في القطاع الخاص الوطني هن من فئة "لم يتزوجن أبداً" وهذا يجد تفسيره، وبصفة أساسية في التكاليف الإضافية التي تترتب على تشغيل المرأة المتزوجة من وجهة نظر القطاع الخاص مقارنة بالمرأة غير المتزوجة من نفس المهنة والمؤهل والكفاءة.

5. يتفوق القطاع الحكومي الوطني على القطاع الخاص الوطني، وبشكل ملموس من حيث إستقطاب وتشغيل ذوي التحصيل التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى). حيث أن 16.8% فقط من مجموع المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاع الخاص الوطني أتموا 13 سنة دراسية فأكثر مقابل 55% في القطاع الحكومي الوطني. وربما يستدعي ذلك دراسة خاصة لدراسة الاحتياجات الفعلية من ذوي التحصيل التعليمي العالي في القطاع الحكومي الفلسطيني.

6. هيمنة الطابع الخدماتي والوظيفي على نشاط القطاع الحكومي الفلسطيني الحديث المنشأة، حيث أن غالبية المشتغلين في القطاع الحكومي الوطني يتركزون في الإدارة العامة والدفاع، وشكلوا 63.4%، يليهم المشتغلون في التعليم بنسبة 25.5%، ثم الصحة بنسبة 6.1% أي ما مجموعه 94.7% في الأنشطة الثلاثة مجتمعة، بينما بلغت 94.6% للمشتغلين من الضفة الغربية مقابل 95% للمشتغلين من قطاع غزة. وفي نشاط الإدارة العامة والدفاع بلغت نسبة المشتغلين من قطاع غزة 72.9%، بينما نسبة المشتغلين في أنشطة إنتاجية أخرى تكاد لا تذكر.

7. انخفاض حاد في نسبة المشتغلين في النشاط الزراعي، فقد بلغت نسبة المشتغلين من الضفة الغربية في النشاط الزراعي لقطاع خاص وطني 4.7% فقط مقابل 5.6% للمشتغلين من قطاع غزة.

8. إن غالبية المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في القطاع الخاص هم من الحرفيين أصحاب المهن الأولية، وشكلوا نحو 60.0% من مجموع الفلسطينيين المشتغلين في القطاع الخاص عام 1997. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة وهي تعكس واقع التركيب العام للقطاع الخاص الفلسطيني الذي تهيمن عليه المنشآت الصغيرة والحرفية من ناحية، ومن ناحية أخرى نسبة الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي والذي يتركز في العاملين في الحرف والمهن الأولية، وشكلوا 85.6% من مجموع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات في العام المذكور.

9. وجود فروق ملموسة بين أجور المشتغلين في القطاع الخاص والمشتغلين في القطاع الحكومي ولصالح المشتغلين في القطاع الخاص. كما توجد فروق بين أجور الذكور والإناث ولصالح الذكور، لا سيما في إطار القطاع الخاص. هذا على الرغم من ان القطاع الحكومي يتفوق على القطاع الخاص وبشكل ملحوظ من حيث استقطاب وتشغيل ذوي التحصيل التعليمي العالي، وتفوق الإناث المشتغلات على الذكور سواء في القطاع الخاص أم القطاع الحكومي من حيث مستوى التحصيل التعليمي.

10. إن غالبية المشتغلين الفلسطينيين هم من المتزوجين وأرباب الأسر، ومن حيث عدد الغرف المتوفرة لأسر المشتغلين فإن 27.8% من أسر المشتغلين من الضفة الغربية يتوفر لأسرهم أقل من غرفتين مقابل 21.8 % للمشتغلين بأجر من قطاع غزة. ولا يعني ذلك أن ظروف السكن والمعيشة أفضل حالاً من الضفة الغربية، خاصة إذا أخذنا بالحسبان معدل إشغال الغرفة الواحدة، ونوعية السكن، ومدى توفر السلع المعمرة لأسر المشتغلين، إذ هي في حالة أفضل نسبياً في الضفة الغربية من قطاع غزة.

11. يتفوق المشتغلون في القطاع الحكومي على المشتغلين في القطاع الخاص من حيث توفر السلع المعمرة لأسرهم بصفة عامة بإستثناء ما يتعلق بملكية سيارة خصوصية وفيديو اللتين كانت النسبة فيهما لصالح المشتغلين في القطاع الخاص.

التوصيات

1. توسيع المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة، والاهتمام الكافي في التعليم والتدريب لا سيما وأن الأهمية النسبية للإناث المشتغلات ترتفع مع زيادة عدد السنوات الدراسية خاصة في القطاع الحكومي، إلى جانب اتخاذ إجراءات قانونية وسياسات تحفيزية، وداعمة لهذا التوجه.

2. تقليل تبعية العمل الفلسطيني لرأس المال الإسرائيلي إلى الحد الأدنى الممكن من خلال العمل على توفير فرص العمل المحلية لاستيعاب العمالة الفلسطينية في داخل الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي الاستغناء التدريجي عن سوق العمل الإسرائيلي.

3. اتباع سياسة تشغيل تحفيزية لتوسيع مشاركة المرأة العاملة المتزوجة في القطاع الخاص، بحيث تكون عوائد هذه الحوافز تعادل على الأقل التكاليف الإضافية المترتبة على تشغيل المرأة المتزوجة مقارنة بالمرأة العاملة غير المتزوجة إلى جانب اتخاذ إجراءات قانونية، ونقابية تمنع القطاع الخاص من فصل الإناث من العمل على خلفية الزواج.

4. تحسين ظروف السكن، ومستوى معيشة المشتغلين بأجر مع إعطاء أولوية لأسر المشتغلين بأجر من قطاع غزة.

5. اتخاذ إجراءات وسياسات وتشريعات لإلغاء التمييز، أو تقليل الفجوة إلى الحد الأدنى الممكن في معدلات أجور المشتغلين الذكور والإناث المشتغلات في القطاعين الخاص والعام.

المراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، تقرير السكان، رام الله – فلسطين، 1999.
2. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي1997، رام الله – فلسطين، 1998.
3. ملحيس، غانية، القطاع الحكومي الفلسطيني. واقعه، مشكلاته، آفاق نموه، ومتطلبات إصلاحه، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، المجلد الأول، وزارة العمل، رام الله – فلسطين، 1998.

Palestinian Central Bureau of Statistics

Dissemination and Analysis of Census Findings
Analytical Report Series

Characteristics of the Employees in Puplic and Private Sectors

By:

Dr. Majed Sbieh **Ma'moun Abu Alia**

August, 2002

Cover Price 3 US$

© August, 2002
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2002. *Dissemination and Analysis of Census Findings. Analytical Report Series (02), Characteristics of the Employees in Puplic and Private Sectors.*
Ramallah-Palestine.

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department\ Users Services Division
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647.
Ramallah-Palestine

Tell: (970/972) 2 240 6340 Fax: (970/972) 2 40 6343
E-mail: diwan@pcbs.pna.org Web-site: http://www.pcbs.org

Acknowledgement

Financial and technical support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project have been provided by the Palestine National Authority (PNA) through the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), the British Government through the Department for International Development (DFID) and the United Nations Population Fund (UNFPA).

PCBS extends special thanks to the British Government, DFID and UNFPA for their support.

Preface

The Population, Housing and Establishment Census-1997 is the cornerstone of the efforts of developing reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database.

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and the private sector of available statistical data in general, and Census findings in particular, as well as their potential utilization and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the Census findings. This includes producing a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analysis, and summary reports, of which this report comes as one of the products in this regard.

We hope that this project will contribute to improving the living standards of the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

August, 2002

Hasan Abu Libdeh, Ph.D
National Director of the Census
President of PCBS

Executive Summary

The main objective of this study is to point out the main demographic, social and economic characteristics of Palestinians aged 15 years and above engaged in the economic activity in private and public sectors. The main data source is the 1997 Population, Housing and Establishment Census (PHC-1997), in addition to the continuous household labor force survey programme conducted by PCBS. The study is based on a descriptive comparative approach in order to point out the differences among workers by sector of employment, and other relevant background characteristics. Following is a brief description of the main findings of this report.

Demographic and Social Characteristics

The final results of the PHC-1997 indicated that Palestinian employment amounted to 491,271 persons aged 15 years and over, 89.6% of them were males, against 10.4% females. About 76.3% of employed persons used to work in the Palestinian Territory, 19.3% in Israel, and 2.2% in the Israeli settlements, and the rest 1.7% used to work abroad, and place of work of 0.5% were not stated.

About 53.7% of employed persons reside in urban areas, 32.1% in rural areas and 14.2% in refugee camps. In addition, 41.1% of employed persons were absorbed by national private sector; whereas 18.2% were working in foreign private sector institutions, 20% in the national public sector (PNA), and 2% in foreign public sector. The rest were distributed between non-public organizations (0.8%), outside establishments, mostly informal sector (15.7%), and 0.4% was not stated.

The socio-economic characteristics of employed Palestinians by sector were as follows:

1. The youth (15–34 years) constituted 61.2% of the employed persons in the Palestinian Territory, of which 64.6% in the private sector and 58% in the national public sector. The percentage of the employees in the age group (35–54) in the national public sector was 37.1% against 28.9% in the national private sector.

2. Sex ratio was 103.3% in the Palestinian Territory for Palestinian population. The corresponding figure for employed Palestinians was 857.7%. This ratio reached 763.7% in the West Bank compared with 1165.7% in Gaza Strip.

3. Average population density in 2000 was 355.8 people per km^2 in the West Bank and 523.3 people per km^2 in Gaza Strip respectively.

4. Major differences raised in the distribution of employed females by marital status. 56.3% of employed females in the national private sector were never married, compared with 32.6% were married, 58.8% of the females working in the national public sector were married, and 33.8% were never married. These differences did not appear in the distribution of employed males by sector.

5. National public sector absorbs the majority of educated people. The percentage of the Palestinian persons who completed 13 years of schooling was 16.8% in the national public sector compared with 5.5% in the national private sector. This image becomes clearer if we look to the distribution by sex, as employed males constituted 15.1% of the total employment in the national private sector and 48% in the national public sector. The

females surpassed males as 34.2%, and 85.1% of the females who completed 13 years of education are engaged in the national private sector and the national public sector respectively.

Economic Characteristics

1. The services sector dominated the activities of the public sector as 63.4% of employed Palestinians are engaged in public administration and defense; 25.2% in education, 6.1% in health sector, the public services sector makes 94.7% of the total public employment, which is distributed as; 94.6% in the West Bank, against 95% in Gaza Strip. Noticeable changes presented in the public education sector where the percentage of employed Palestinians in West Bank was more than the corresponding figure of Gaza Strip (34.5% and 15.1% respectively).

2. About 50.8% of employed males working in the national private sector are engaged in primary occupations, whereas 11.3% occupied high-rank positions compared with 45.1% in the national public sector. Meanwhile, the percentage of females occupied high–rank positions were 44.5% in the national private sector compared with 91.9% in the national public sector.

3. According to the region, the percentage of employed females in the national private sector who occupied high–rank position was 60% in Gaza Strip that exceed the corresponding figure in West Bank, which was 41.6%.

4. According to the employment status, most of employed Palestinians are wage employees (75.5%), of which 79.7% in Gaza Strip and 73.2% in the West Bank.

5. Almost all employed Palestinians in the national and the foreign public sector were wage employees against 72.9% in the private sector (national and foreign). The percentage of wage employees in the national private sector was 61.2%, of which 61.7% in the West Bank against 61.7% in Gaza Strip.

Wages

1. In general, the average daily net wage was 59.3 NIS (New Israeli Shekel) or (14.8 US$) regardless of the place of work and the economic sector. According to place of work, the average daily net wage for Palestinian wage employees in Israel and Israeli settlements exceeded the corresponding figure in the Palestinian Territory.

2. We notice that the average daily wage for Palestinian paid employees in Israel and Settlements is higher than it is in the West Bank of about 77% and 110% in Gaza Strip; whereas the average daily wage for paid employees in the west Bank is higher than Gaza Strip of about 18.6%.

3. The average daily wage for paid employees (both sexes) in the private sector (National and foreign) was 51.7 NIS in the West Bank compared with 50.3 NIS in the public sector (national and foreign) for the favor of paid employees in the private sector of about 2.9% only. But the average daily wage for paid female employees in the public sector in the West Bank registered a raise of about 44.0% compared with same group in the private sector.

4. The average daily wage for paid employees in the public sector is higher than its counterpart in the private sector in Gaza Strip as high as by (27.7%). According to gender, the average daily wage for male employees in the public sector in Gaza Strip exceeds counterpart in the private sector by 27.6%; whereas the daily wage for paid female employees in the public sector is 39.3% higher than it is in the private sector.

5. According to sex, the average daily wage for male employees is higher than female wages in both public and private sector in the West Bank and Gaza Strip. But the gap between male and female wages is higher in the private sector than it is in the public sector by 10.3% in the public and by 71.2% in the private sector in the West Bank, where it was higher by 12.8% in the public sector and 23.1% in the private sector in Gaza Strip.

6. According to region and sector, the average daily wage for paid employees (both sexes) in both sectors is higher in the West bank than in Gaza Strip. This raise was 10.3% in the public sector compared with 44.8% in the private sector.

7. According to age groups, it is clear that wage rates increase as we move from lower age group to upper one in both sectors which can be due to increased experience and proficiency of the employee, in addition to the annual raises which participate in raising the wages, as employees work more in the same job.

8. According to the economic activity, the West Bank private sector recorded higher level of wages in construction sector, which was 64.63 NIS and recorded the lowest in the agriculture sector, as it was 14.4 NIS. The highest wages were recorded in communication and transportation which was 40.3 NIS and the lowest of 29.5 NIS in agriculture in Gaza Strip.

9. According to the major jobs, wage rates decrease as we move from highly ranked position to lower ones in both sectors in the West Bank and Gaza Strip. The highest were recorded in legislators group, which was 82.7 NIS in the public sector, compared with 75.4 NIS in the private sector. And the lowest were recorded in the primary jobs which was 36.3 NIS in the public sector compared with 42.5 NIS in services and sailors in the private sector.

Housing Conditions

1. Distribution of employed heads of households by household size reveals that 13.9% of them are heading households composed of six members. About 14.2% of employed Gazan heads are heading households composed of eleven member compared with 7.9% in the West Bank.

2. According to sector, the percentage of Palestinian employees who have six-member households in the Palestinian Territory is the dominate in all sectors. The percentage of the Palestinian employees who have six-member households in the private sector was 14.2% compared with 13.8% in the public sector.

3. Taking into account the housing conditions for Palestinian employees for sector and region according to the numbers of available rooms to their families, we notice that the largest percentage was for the employed persons who have less than three rooms (37.1%). There are no major differences by region. The percentage of employed persons who live in a house of less than three rooms was 37.0% in the West Bank against 37.6% in Gaza Strip.

4. According to sector, the result were almost similar to the distribution by region as the most dominate percentage for both sexes in the Palestinian Territory of those living in a house of less than three rooms (37.3%) in the private sector and 37.7% in the public sector.

5. Studying the availability of durable goods by sex and region, results reveal that the percentage of employed males in both public and private sector in the West Bank who have private car was 26.8% compared with 18.8% in Gaza Strip. The percentage of employed persons who have refrigerator was 83.5% in the West Bank compared with 82.7% in Gaza Strip. As for employed persons having solar heater, the percentage was 57.6% in West Bank compared with 73.9% in Gaza Strip.